بحـــوث جـامعيـــة

مجلة فكرية تعنى بقضايا الآداب والعلوم الإنسانية
تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

عدد مزدوج 10/9 ــ جوان 2012 / رجب 1433 هـ

قواعد النّشر في المجلّة

بحوث جامعيّة مجلّة محكّمة تصدر ها كلّ 6 أشهر كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس. وترحّب المجلّة بإسهامات الباحثين في القضايا التي تُعنى بها المجلّة وهي قضايا الاداب والعلوم الإنسانيّة، وتُحيط الباحثين علماً بشروط النّشر فيها:

1. يرفق البحث بتعريف وجيز بحياة الباحث الفكريّة وعمله الحاليّ.
2. يتراوح حجم البحث بين 4000 و6000 كلمة، وأن يُرْفق بخلاصة لا تتجاوز 50 كلمة) باللّغات العربيّة الفرنسيّة والإنجليزيّة. تنشر الخلاصة مع البحث عند نشره.
3. مراعاة الأسلوب الأكاديميّ في التّوثيق:

- الإحالة على كتاب: اسم المؤلّف، عنوان الكتاب (مع التّشديد على **العنوان** فحسب **en gras**)، دار النّشر، مكان الطّباعة وتاريخها، رقم الصّفحة.
- الإحالة على مقال منشور في مجلّة: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، المجلّة (مع التّشديد على **اسم المجلّة** فقط **en gras**)، رقم العدد وتاريخه، رقم الصّفحة.

4. يكتب البحث كتابة رقميّة وفق المواصفات التّالية:

- ما يخصّ متن البحث: نوع الحرف: Simplified Arabic، حجمه 12 نقطة، التّباعد بين الأسطر: simple. تمييز العنوان بتكبير حجم الحرف نفسه بنقطة واحدة مع التّشديد (en gras).
- ما يخصّ هوامش البحث: نأتي الهوامش في آخر المقالة مرتّبة ترتيباً متوالياً بدءاً من رقم 1. وتكتب بالحرف نفسه المعتمد في المتن: Simplified Arabic، وبحجم: 10 نقاط، وتباعد بين الأسطر: simple.

5. يشترط ألاّ تكون الموادّ المرسلة للنّشر في المجلّة قد نُشِرَت أو أرسلت للنّشر في مجلاّت أخرى.
6. تخضع الموادّ الواردة لتحكيم لجنة استشاريّة تعيّنها هيئة التّحرير.
7. يجري إعلام الباحث بقرار اللّجنة الاستشاريّة خلال شهرين من تاريخ استلام النّصّ. ولا يُعاد البحث إلى صاحبه في حال عدم نشره.
8. لا تدفع المجلّة مكافآت ماليّة عمّا تقبله للنّشر فيها، ويعتبر ما ينشر فيها إسهاماً معنويًّا من الباحث في نشر الفكر العلميّ وتنميته. يحصل صاحب البحث المنشور على 3 نسخ من المجلّة.
9. الآراء المنشورة لا تُلْزِم إلاّ أصحابها.
10. للمجلّة الحقّ في نشر البحث المجاز في العدد المناسب، وفي ترتيب البحوث في العدد الواحد لخطّة منطقيّة تضبطها هيئة التّحرير.

بحوث جامعية

RECHERCHES UNIVERSITAIRES
ACADEMIC RESEARCH

عدد مزدوج 9 – 10 جوان 2012

مجلّة فكريّة تعنى بقضايا الآداب والعلوم الإنسانيّة
تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس

شارك في هذا العدد

- رياض الميلادي
- عماد اللحياني
- مراد البهلول
- الحبيب المجدوب
- عقيلة السّلامي البقلوطي
- أحمد السمّاوي
- محي الدّين حمدي
- عبد اللّه البهلول
- حمّادي ذويب
- حافظ عبد الرّحيم

بحوث جامعية
عدد مزدوج 9 – 10 جوان 2012
RECHERCHES UNIVERSITAIRES
ACADEMIC RESEARCH

الدّولة الوطنية في تونس وتجربة الانفتاح خلال عقد ونصف: التجليات والحدود

حافظ عبد الرحيم(*)

ملخّص

لعلّ أهمّ ما تروم هذه الدّراسة هو محاولة تبيّن مدى نجاح / فشل التّجربة التّونسيّة في البناء الوطنيّ في الانتقال من نمط في الأداء السّياسيّ انطلاقاً من مختلف تجسيداته إلى نمط آخر مغاير إلى درجة المفارقة، من حيث دواعي هذا الانتقال، تجلّياته وحدوده.

فإذا ما جاز لنا الحديث في إطار التّجربة التّونسيّة عن انفتاح اقتصاديّ وتوجّه نحو الخيار اللّيبراليّ في التّعاطي مع المسألة الاقتصاديّة فإنّ السّؤال الأهمّ يبقى متعلّقاً بمدى اقتران هذا الانفتاح الاقتصاديّ بانفتاح سياسيّ ملازم له وضروريّ بحثاً عن النّجاعة والجدوى والقدرة على التّجدّد.

وبناء عليه خيّرنا أن نعتمد منهجيًّا على تمشّ ينطلق من وصف التّجسيدات (التّجليات) الاقتصاديّة لكلّ مرحلة وخصوصيّاتها المميّزة لنمرّ لاحقاً إلى محاولة الإحاطة بتجسيداتها السّوسيو-سياسيّة اعتباراً للعلاقة العضويّة معرفيًّا بين المستويَيْن المذكوريْن.

ولقد انتهينا في عملنا هذا إلى أنّ هذه التّجربة عرفت انتقالاً من اللّيبراليّة غير المُمَأسَسَة (الأوّليّة الاعتباطيّة) نحو التّعاضد على الطّريقة التّونسيّة وصولاً إلى اللّيبراليّة الجديدة المتميّزة أساساً بعلاقة مفارقة بين رغبة في الخوصصة وتحرير الاقتصاد وتخليص الدّولة من أعباء التزاماتها المكلفة، وبين عجز عن تحرير المجتمع وممارساته من النّزوعات الوصائيّة الرّقابيّة التي تحدو المجتمع السّياسيّ، عبر المحافظة على النّمط العلاقيّ القائم على ثنائيّة استزلام-تعزيب. هذه الثّنائيّة تنتهي حتماً إلى وضع تأرجح يمثّل في نهاية التّحليل تأكيداً لبعد من أبعاد النّيوباتريمونياليّة للتّجربة التّونسيّة في مستوى علاقة الدّولة بالمجتمع. إنّها تجربة وجدت نفسها أمام نموذج دولويّ متردّد بين ممارسة الرّقابة أو الانفتاح بشكل أدّى إلى حالة تبعيّة على اعتبار أنّ النّدرة تؤدّي إلى الاحتياج. لكنّ هذا الاحتياج من ناحية أخرى يحدّ من القدرات التّوزيعيّة للدّولة ورغباتها الرّقابيّة على مؤسّسات المجتمع اقتصاديًّا، سياسيًّا، ثقافيًّا... فتنتهي في الأخير إلى ممارسة التّلفيق بين اختيارات متعارضة.

(*) أستاذ محاضر في علم الاجتماع بكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس.

RESUME

Essayer de s'apercevoir les limites de réussite/échec de l'expérience Tunisienne de construction nationale, représente l'objectif principal de notre étude. Quelles sont les ressorts, les manifestations et les limites du passage d'un mode de pratique politique en tant que pratique sociale vers un autre mode.

Si on se permet de parler dans le cadre de cette expérience tunisienne de construction d'une ouverture économique aussi bien que d'une orientation vers un choix libéral dans la pratique économique, peut-on parler d'une ouverture politique parallèle, inhérente et indispensable même dans la recherche de l'efficacité, l'efficience et par là la stabilité et le renouvellement du système politique.

Partant du postulat d'inhérence entre les deux formes d'ouverture, on a opter, sur le plan méthodologique, vers une démarche qui prend comme point de départ la description des manifestations économiques et la détermination des caractéristiques distinctifs de chaque stade, pour passer ultérieurement vers un prélèvement de ses manifestations socio-politiques, vu la relation organique d'identification entre les deux niveaux.

Notre analyse va nous mener à prouver que cette expérience tunisienne avait connu un passage d'un type de libéralisme non-institutionnalisé (arbitraire, nébuleux) vers un collectivisme dit associatif (coopératisme) à la tunisienne, pour finir à un nouveau libéralisme caractérisé principalement par une relation paradoxale entre d'une part un désir de privatisation, de libéralisation de l'économie et de désengagement de l'Etat et d'un désir d'autre part de contrôle et de tutelle qui a longtemps incité la société politique en essayant de maintenir le type relationnel fondé sur le clientélisme- patronage».

ABSTRACT

Attempting to notice the limits of success/failure of the Tunisian experience of national construction, represents the main objective of our study.

Which are the springs, the manifestations and the limits of the passage from a mode of political practices as a social practice toward another one.

If we are allowed to speak within the framework of this Tunisian experience of construction of an economic opening as well as an orientation towards a liberal choice in the economic practice, we can speak about of a parallel, inherent and indispensable political opening in the search for efficacy, efficiency and from there, by the stability, renewal of the political system.

From the postulate of inherence between both forms of opening, we have to opt, on the methodological level, toward a process which takes as point of

departure the description of the economic manifestations and the determination of the distinctive characteristics of every step, to pass later toward a taking of its socio-political manifestations, regarding the organic relation of identification between both steps.

Our analysis is going to lead us to prove that this Tunisian experience has known a passage from a type of non-institutionalized (arbitrary, misty) liberalism toward a Tunisian associative collectivism, to come out with a new liberalism characterized mainly by a paradoxical relation between on one hand a desire of privatization, liberalization of the economy and the disengagement of the government, and on the other hand, the desire of controlling and supervising which has incited, for a long time, the political society by trying to maintain the relational type based on the clientelism-patronage ".

المقدّمة

إذا كان علم الاجتماع عامّة وعلم الاجتماع السّياسيّ على وجه التّخصيص ما يزال كما كان لعقود علماً في حالة بحث دائبة عن ذاته وهويّته كعلم قائم الذّات على حدّ عبارة (RAYMOND ARON) الشّهيرة، فإنّه ربّما وجد أهمّ مستندات تميّزه في اختياره المنهجيّ لمقاربة الظّاهرات الاجتماعيّة ومنها الظّاهرة السّياسيّة. فهذه الأخيرة في المقاربة السّوسيولوجيّة ينظر إليها من حيث هي فعل إنسانيّ لا تحكمه فقط موجّهات شكليّة ورسميّة معلن عنها (القوانين، الاختيارات، المصالح الظّاهرة...)، بل أيضاً خلفيّات متنوّعة غير رسميّة ومسكوت عنها توجّهه في الخفاء (التّرسّبات الثّقافيّة، رأسلمال العلائقيّ، المصالح الخفيّة،...). وهذا ما يخلع على جوهر الفعل السّياسيّ تميّزاً ويجعله في النّهاية موضوع تأويل إلى جانب كونه موضوع تفسير.

بناء على المنطلق النّظريّ السّابق تغدو دراسة الفعل السّياسيّ في إطار تجارب البناء الوطنيّ عامّة وتجربة تونس على وجه التّحديد مقاربة تجمع في الآن نفسه بين:

أ. **التّفسير** بما هو العمليّة التي عامّة ما تتولاّها الدّراسات في إطار العلوم السّياسيّة وتقوم أساساً على محاولة إقامة علاقات تفسيريّة بين متغيّرات ظاهرة ومعلومة بهدف الوقوف على آليّات اشتغال هذا الفعل والعوامل المفسّرة للتّحوّلات التي تشهدها.

ب. **التّأويل** بما هو عمليّة تنجزها الدّراسات السّوسيولوجيّة بحثاً عن المعنى المسكوت عنه من قبل الباحث الذي تربطه بالعالم السّوسيو ثقافيّ الذي يدرسه علاقة لها بعدها الذّاتيّ أيضاً. ويكون ذلك بالبحث عن الدّلالات التي تراوح في تواجدها ما بين النّصّ (داخلِه)

وخارج النّصّ (Le hors-texte) بهدف إعادة تشكيلٍ رمزيٍّ للعالم الاجتماعيّ (Le monde social). يقول OLIVIER DE SARDAN «بإمكاننا القول بأن ذاتيّة الباحث الموجودة في السّابق في خارج النّصّ تتجسّد منذ الآن شيئاً فشيئاً في النّصّ، أو ربّما غدت الموضوع الخصوصيّ لما وراء النّصّ Le méta texte بمعنى التّفكير حول الأوجه الذّاتيّة للنّصوص»[1].

وبناء عليه فإنّ صياغة بنود الدّستور على سبيل المثال أو مجلّة الأحوال الشّخصيّة أو وضع الاختيارات الاقتصاديّة أو السّياسيّة والثّقافيّة ليست فقط عمليّات قانونيّة توجّهها متغيّرات رسميّة ظاهرة، بل إنّها أيضاً وفي الآن نفسه موجّهَة بخلفيّات مسكوت عنها بالإمكان إدراك دلالاتها عبر مسارات تأويليّة تتنزّل ضمن قراءة للظّاهرة الاجتماعيّة بما هي "ظاهرة اجتماعيّة كلّيّة" على اعتبار أنّه لا شيء بالإمكان فهمه خارج الكلّ. ولا شكّ أنّ فعل الانفتاح يخضع في مقاربته لهذه الخلفيّة النّظريّة. إنّ جلّ الدّراسات المتخصّصة تنطلق من التّسليم بتلازم المستوى الاقتصاديّ مع المستوى السّياسيّ حيث يُعبّران عن الظّاهرة الاجتماعيّة نفسها في بعدها الكلّيّ.

من بين حدود هذه الدّراسة أنّها لا تطرح على نفسها إجراء مقاربة نظريّة لمفهوم الانفتاح كحقل تتقاطع، في إطاره، العلومُ الاقتصاديّةُ مع نظيراتها السّياسيّة، فذلك ممّا ليس من غاياتها. لكنّنا نكتفي باستحضار قيمة هذا المفهوم ومكانته في سياق تطوّر التّجارب اللّيبراليّة الغربيّة التي تميّزت أساساً بتلازم انفتاح اقتصادياتها عامّة (انفتاح الأسواق، سيولة المبادلات) داخليًّا وخارجيًّا، خاصّة إثر الحربيْن العالميّتيْن، مع انفتاح سياسيّ. وهو تلازم يتجلّى من خلال قيام حوار بين مختلف الأطراف الاجتماعيّة يرتكز إلى حرّية التّعبير وتعدّد الآراء وتنوّعها. إنّه تلازم يشرّع للتّسليم بانفتاح المجتمع السّياسيّ على مكوّنات المجتمع المدنيّ والقوى المعارضة. ويؤكّد الدّارسون أنّ عماد الانفتاح المذكور هو إرساء الحرّيات الأساسيّة وضمانها، إلى جانب التّعدديّة السّياسيّة والتّمثيليّة والدّيمقراطيّة والمشاركة والفصل بين السّلطات الثّلاث وتوضيح الحدود بين ما يسمّى المجال العامّ والمجال الخاصّ (Espace public et espace privé)... أي أنّ الانفتاح هو وضعيّة مجتمعيّة ينتهي فيها تحرير السّوق والمبادلات وانفتاحها إلى تحرير المبادلات الاجتماعيّة والسّياسيّة وتنوّعها، من أجل تجنّب حالات تضخّم السّلطة والدّولنة القصوى (L'hyper étatisation).

وبالعودة إلى حقل دراستنا نرى لزاماً أنْ نستحضر معطى تاريخيًّا لطالما أكّده المؤرّخون هو المتمثّل في أنّ عقديْ السّتّينات والسّبعينات مثلاً على المستوى العالميّ فعلاً فترة الانفتاح القويّ في شتّى المجالات، بما يمهّد لنا لطرح السّؤال حول تجربة البناء الوطنيّ التّونسيّة خلال حقبة انتقالها من "الاختيار" التّعاضديّ إلى"الاختيار" اللّيبراليّ . فهل اقترن الانفتاح الاقتصاديّ بانفتاح سياسيّ فعليّ داخل التّجربة التّونسيّة خلال عقد ونصف؟

إن الإجابة السّوسيولوجيّة عن السّؤال السّابق تقتضي منهجيًّا عمليّة تتبّع ورصد تاريخيّ لنشأة ومسار تطوّر الظّاهرة في سياقها باعتبارها ظاهرة يتمفصل فيها الاقتصاديّ بالسّياسيّ بالثّقافيّ إلى درجة لا يغدو الفصل بين هذه المستويات سوى لغاية إجرائيّة. وبناء عليه كان لزاماً علينا أن يتوزّع عملنا كالآتي:

1. **قسم أول** حاولنا خلاله أن نتبيّن الخصائص البنائيّة للتّجربة التّعاضديّة كتجربة قامت على التّجميع للإمكانيّات الاقتصاديّة للبلاد آنذاك وتوحيد القدرات ورصّ الصّفوف. فكانت النّتيجة أن انعكست هذه العبارات على تمثّلات الفاعلين داخل حقل الفعل السّياسيّ. فلقد كان فعلاً تجميعيًّا أحاديًّا يبحث عن الجدوى والمردوديّة بغضّ النّظر عن حقّ المشاركة والتّعدّد والتّنوّع والاختلاف "المُذهبة جميعاً لريح الأمّة".
2. **قسم ثان** سعينا فيه إلى إرجاع ظهور التّجربة الانفتاحيّة من ناحية إلى تلك النّهاية الدّراميّة للتّجربة التّعاضديّة ومن ناحية أخري إلى طبيعة السّلطة البورقيبيّة القائمة على التّعامل البراغماتيّ مع تحوّلات الواقع وإملاءاته. فالأزمة الاقتصاديّة التي آلت إليها البلاد دفعت –لسنا ندري أاختياراً أم اضطراراً– إلى اتّباع مسار انفتاحيّ داخل الحقل الاقتصاديّ، لكنّ وجه المفارقة أنّ هذا المسار الانفتاحيّ لم يكن متبوعاً، مثلما هو الشّأن في التّجارب الانفتاحيّة في العالم، بانفتاح سياسيّ. لقد كان انفتاحاً مفارقاً يسعى نحو الجدوى الاقتصاديّة ويتجاهل الاستتباعات السّياسيّة الملازمة لها.

I. نمط الأداء الاقتصاديّ لتجربة البناء الوطنيّ في تونس من الضبابيّة إلى التّعاضد؟

يقتضي منهج الرّصد التّاريخيّ للظّاهرة من خلال نشأتها ومسار

تطوّرها، والذي اخترناه، تتبّع الظّاهرة وتغيّرِ تصوّرِها بتغيّر السّياق التّاريخيّ ونمط الحكم. فإذا كانت مرحلة ما بعد 1956 وإلى حدود بداية مرحلة التّعاضد قد تميّزت بضبابيّة المفاهيم وعموميّة الشّعارات نظراً لما يلعبه العمق العاطفيّ المتولّد من فرحة الاستقلال من دور في تغييب ضرورة تحديد المفاهيم والتّصوّرات، فإنّ مرحلة التّعاضد ستمثّل نمطاً معيّناً في العلاقة بين المجتمعيْن. ولا شكّ أنّ هذا النّمط سيجد "نهايته" مع ابتداء مرحلة "الانفتاح الاقتصاديّ" مع حكومة الهادي نويرة ثمّ "الانفتاح السّياسيّ" مع حكومة محمّد مزالي ودخول البلاد مرحلة المطلبيّة الثّائرة وتوظيف الشّارع للنّداء بشرعيّة موازية.

لقد أجاز بعض دارسي النّسق الاقتصاديّ التّونسيّ لأنفسهم الحديث عن ثلاث مراحل مرّت بها الممارسة الاقتصاديّة باعتبارها جملة من الاختيارات.

- مرحلة أولى 1956 -1961: مرحلة التّردّد.
- مرحلة ثانية 1961-1969: مرحلة التّعاضد.
- مرحلة ثالثة ابتداء من 1970: المرحلة اللّيبراليّة.

1. في التّردّد أو اللّيبراليّة الأولى

إنّ أهمّ ما ميّز المرحلة الأولى هي التّردّد في إرساء اختيار واضح، خاصّة بالنّسبة لدولة فتيّة ما زالت تبحث عن ذاتها. صحيح أنّها دولة ما تزال تعيش نشوة الاستقلال، لكنّها تحمل أعباء ومخلفات المرحلة الاستعماريّة ولا تدري أيّ مسلك تختار. إضافة إلى ما تعرفه البلاد من تراجع في نسبة النّموّ الاقتصاديّ مع ما تفرضه مجريات الواقع من حالات استعجاليّة ووضعيّات لم تكن منتظرة. فلقد تميّزت الفترة 1956-1961 باعتماد سياسة اقتصاديّة ليبراليّة. لكنْ لا المبادرة ولا الاستثمارات الخاصّة تجسّدت لا ولا حتّى مؤشّراتها، فعلى سبيل المثال نجد أنّ نسبة الاستثمار نزلت من 19,5 % في 1953 إلى 7,7 % في 1957 وذلك رغم الإجراءات الاقتصاديّة الحمائيّة المتّخذة آنذاك من مثل الحفاظ على قيمة العُمْلة، وبعث شركات كبرى للتّصدير والتّوريد مع محاولات تعصير فلاحة الأرض. رغم كلّ ذلك ما فتئت الوضعيّة الاقتصاديّة تتراجع بما دفع بالرّئيس بورقيبة وحزبه إلى عزل الوزير اللّيبراليّ آنذاك الباهي الأدغم باعتباره مسؤولاً عن هذا الفشل. وهو الفشل الرّاجع في عمقه أساساً إلى ما تميّزت به هذه المرحلة الانتقاليّة من

تردّد وعدم وضوح وحتّى ارتجاليّة أحياناً. فلقد كانت القرارات ترتبط بلحظتها وبالتّالي بالبراغماتيّة في التّعاطي مع تحوّلات الواقع ومقتضياته، حتّى إنّ ZARTMAN-W سمّى أسلوب هذه النّخب في الاختيار وفي مقاربة الواقعة الاقتصاديّة آنئذ بالمقاربة الحينيّة في الحكم (Ad-hoc approach to governing)[2]. ولا بدّ عند محاولة فهم ذلك من أن نضع في الاعتبار أنّ الاختلافات كانت جليّة بين مختلف النّخب على المستوى الاقتصاديّ في تحديد الخيار ونموذجه التّنظيميّ المنشود لما بعد الاستعمار، بعد أن كانت خلافات كامنة، فللبرجوازيّة التّقليديّة توجّهها كما للنّخب التّحديثيّة تصوّرها، أمّا إطارات التّنظيم النّقابيّ المتأثّرون بمقولات الحزب الدّستوريّ فلهم كذلك رؤيتهم[3]. وفي الحقيقة فإنّ الاختلافات بين هذه الأطراف الفاعلة لم تصل إلى درجة المذهبيّة، بل كانت أقرب إلى الاختلاف حول التّوجّهات، إذ أن جلّ المثقّفين التّونسيّين ما كانوا يثقون لا في المنظومة الرّأسماليّة ولا في المنظومة الاشتراكيّة في بعدها الماركسيّ[4]. لكنّ الخلاف يبقى قائماً مع ذلك بين النّخب العمّالية المتحمّسة للتّعاضد والتّخطيط الاقتصاديّ لإنقاذ الوضع الذي يتهدّد البلاد وبين النّخب الرافضة لهذا التّوجّه نظراً لما يسبّبه من اهتزازات اقتصاديّة لا تتحمّلها البلاد، إضافة إلى جذوره "الاشتراكيّة" "أي" "الشّيوعيّة المتصلّبة". وهو خلاف سيبقى سجالاً لأنّ محاولة العمّاليّين الأولى باءت بالفشل خلال السّنوات الأولى، لكن محاولتهم الثّانية ستصل بهم إلى سدّة القرار لتنفيذ مشروعهم. فما هي العوامل الممهّدة لظهور التّعاضد؟

2. التّوجّه التّعاضديّ بين الاختيار والإملاء

أ. السّياق الاقتصاديّ والسّياسيّ لظهور التّعاضد:

لقد تظافرت عوامل متداخلة دفعت لاعتماد سياسة التّعاضد كخيار اقتصاديّ وسياسيّ أملته اللّحظة، خاصّة:

- وضع التّردّد بكلّ مخاطره مدعاة للتّعجيل بتحديد خطّ السّير حتّى لا يكون الوضع الكارثيّ الذي يستحيل معه الإصلاح.
- اشتداد عود الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل الذي غدا يمثّل قوّة جماهيريّة ذات بال، خاصّة مع ارتفاع عدد منخرطيه يوماً بعد يوم بدفع من الحزب ذاته.
- قيام حالة من التّجاوب بين الاتّحاد والحزب الدّستوريّ تعود جذورها إلى مرحلة النّضال ضدّ المستعمر.

- توطّد العلاقات خاصّة بعد أن اختار الاتّحاد مناصرة الخطّ البورقيبيّ أيام الفتنة اليوسفيّة.
- وربّما يكون هذا الاختيار أيضاً ردّا لجميل سابق على المناصرة حتّى إنّه تمّت مكافأة الاتّحاد على مواقفه بتعيين أربعة وزراء هم أعضاء في الهيأة الإداريّة للاتّحاد(*).
- الرّغبة في التّحديث التي حَدَتْ بنخب البناء الوطنيّ إلى تحديث الهياكل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة حيث اقترن التّعاضد آنذاك بمزيد عقلنة استثمار الموارد وتحقيق المردوديّة في الإنتاج والتّوزيع وكلّ ما حَامَ حولها من شعارات رَديفَة.

ب. التّعاضد وخيار التّجميع الاقتصاديّ

دخلت البلاد مرحلة جديدة قوامها التّخطيط من أجل عقلنة عمليتيْ الإنتاج والتّوزيع، بما جعل اختيار التّخطيط اختياراً فنّيًّا، أي بغرض البحث عن تقنية تنمويّة تساعد على تحقيق هدف بناء الأمّة عبر الحدّ من التّباينات الاجتماعيّة والجهويّة، التي إن تواصلت يمكن أن تعرّض السّلم الاجتماعيّة للاهتزاز.

فكان الوضع ملائماً لصعود نجم مهندس التّعاضد أحمد بن صالح الذي تحوّل من أمين عام للاتّحاد -لم تكن علاقته ببورقيبة على ما يرام- إلى وزير مكلّف بالمسألة الاقتصاديّة عسى "قشّة النجاة" تكون بين يديه، خاصّة بعد أن نجح في التّخلّص من أهمّ ممثّلي القطب المنافس في الحكومة، واندفع يوسّع هامش رقابته بالإشراف على كتابات الدّولة للتّخطيط والماليّة والتّربية في الآن نفسه. هذا الخيار الجديد سيُنْعَتُ بالتّعاضديّ، اعتباراً وأنّه يقوم على تجميع القوى والإمكانيّات والأرض خلال العمليّة الإنتاجيّة بهدف استعمالها الاستعمال الأمثل، وبالتّالي تحقيق المردوديّة، لأنّ ذلك وحده يسمح بتضمين الشّعارات المرفوعة آنذاك، وخاصّة العقلانيّة والعدالة الاقتصاديّة والمساواة الاجتماعيّة ودولة الرّفاه. مضامينَها الفعليّةَ وشحْنِها بطاقتها التّعبويّة.

وتعدّ الآفاق العشريّة 1962-1971 التي أنجزها فريق من الاقتصاديّين تحت إشراف أحمد بن صالح كاتب الدّولة كما أشرنا للتّخطيط والماليّة ثمّ التّربية- انعكاساً للبرنامج الاقتصاديّ الذي سبق أن اقترحه النّقابيّون. وهو برنامج كان قد ركّز على التّشغيل أكثر مما ركّز على باقي المسائل الاقتصاديّة. ولعلّ أهمّ ما ميّز طموحات هذا المخطّط هو أن يتوصّل في سنة 1974 إلى ضمان دخل أدنى يقدّر بـ 50 ديناراً للفرد الواحد في الطّبقات الدّنيا، وأن لا

تتجاوز نسبة تدخّل الاستثمارات الأجنبيّة الجديدة إلى 50 % وأن تتوصّل البلاد في سنة 1971 إلى تحقيق نسبة مساهمة في الإنتاج القوميّ الخام تقدّر بـ 26 %. ولا يمكن لكلّ هذا أن يتحقّق إلاّ إذا ما توصّلت المجموعة الوطنيّة إلى تحقيق نسبة نموّ تصل إلى 6 % سنويًّا.

لذا سيكون التّعويل على الملكيّة الفلاحيّة، إذ أن الدّولة عمدت إلى تحويل الملكيّات الفلاحيّة المسترجعة من المستعمر في 12 ماي 1964 إلى تعاضديّات جماعيّة تسعى إلى تعصير الفلاحة وشدّ العمّال الفلاحيّين إلى أراضيهم، إذ التّعاضديّة تتألف ممّا يقارب 200 هكتار يُجْمَعُ إليها ما يناهز 300 هكتار من القطع المحيطة بها لتشغّل ما يضاهي 30 عائلة وتكون الأولويّة في التّشغيل للعمّال الفلاحيّين السّابقين في الضّيعة ثمّ لباقي الفلاّحين.

وغرض هذا التّجميع هو الوصول إلى استعمال أمثل للتّجهيزات الفلاحيّة والأسمدة، وأساليب المناوبة الزراعيّة، هذا مع إمكانية تجاوز حالة التّشتّت بين النّموذج الفلاحيّ المتوارَث والنّموذج المستهدفِ إرساؤه.

لئن لم تكن هذه الأهداف مستحيلة التّحقيق فإنّها تبقى مع ذلك صعبة المنال لأنّها مشروطة بحجم استثمارات كبير يتجاوز الإمكانيّات الاقتصاديّة الفعليّة للبلاد. كما أنّ المساهمة الأجنبيّة في الاستثمار المقدّرة بالنّصف تحدّ من حظوظ البلاد في إرساء منوال تنمويّ مستقلّ. فبقيت كلّ محاولة في الزّيادة في الأجور أو تحسين المردوديّة أو دعم الاستثمار رهينة الإعانات الأجنبيّة بشكل جعل الدّولة:

- موزّعة بين الرّغبة في تحقيق الاستقلاليّة الاقتصاديّة والرّغبة في دعم إمكانيّاتها الذّاتيّة الضّعيفة عبر المساهمة الأجنبيّة.
- موزّعة بين الرّغبة في ربح ثقة الجماهير الرّيفيّة والخوف من فقدان دعم مالكي الأرض الذين تبقى المجموعة الوطنيّة في أمسّ الحاجة إلى استثماراتهم، خاصّة وأن التّجربة التّعاضديّة سوف تعوّل على القطاع الفلاحيّ بحكم محدوديّة الموارد الصّناعيّة باستثناء منتوج البلاد من الفسفاط رغم نقص جودته. هذا مع ضعف الاستثمار في المجال الصّناعيّ عامّة.

ج. التّجليات السّوسيو- سياسيّة لخيار التّعاضد

هذا الشّكل التّجميعيّ الجديد سوف ينعت بالاشتراكيّ، لكنّه اشتراكيّ من نوع خاصّ، لأنّه مغاير للأنظمة

الاشتراكيّة القائمة آنذاك في دول أوروبّا الشّرقيّة أو أمريكا اللاّتينيّة، كما أنّه مخالف للاشتراكيّة العربيّة والإسلاميّة. إنّها فقط اشتراكيّة دستوريّة كما ورد في أشغال مؤتمر بنزرت للحزب الدّستوريّ في أكتوبر 1964 والذي غدا معه الحزب حزباً اشتراكيًّا. وتقتصر هذه الاشتراكيّة على"هدم البنى التّقليديّة بإعادة توزيع الأراضي بعد إلغاء الحبُس، بشكل يرفع من مردوديّتها ويُحَسّن من توظيف اليد العاملة مع التّرفيع من جودة اليد العاملة المختصّة من أجل أن تحلّ محلّ الإطارات الاستعماريّة المغادرة". هذا التّعريف على المقاس للاشتراكيّة يؤكّد ضمنيًّا على ضرورة تجنّب مقولات الصّراع الطّبقيّ وإلغاء الملكيّة الخاصّة. فالأمر يقتصر على إجراء إصلاح زراعيّ وتأميم القطاعات الاقتصاديّة الحسّاسة وذلك عبر توسيع النّظام التّعاضديّ مع ترك مجالات متميّزة للمؤسّسة الخاصّة وللدّولة في الآن نفسه. كما يُضاف إلى ذلك احتكار هذه الأخيرة لهامش واسع من الرّقابة على الفاعلين الاقتصاديّين لأنّ ذلك من مقتضيات الاشتراكيّة الدّستوريّة الواعدة بتحقيق الإصلاحات الضّرورية على مختلف هياكل المجتمع وتحقيق النّموّ الاقتصاديّ في أسرع وقت ممكن على أساس خطّيّ كما يقول CAMAU[5]، وهو خطّ أساسه السّير على خطى الدّول الصّناعيّة عبر عمليّة تصنيعيّة تقنية تساهم في تحديث هياكل المجتمع برمّتها والتّخلّص من الهياكل التّقليديّة جذريًّا. ففي الأرياف سيتمّ إقامة عديد التّعاضديّات الفلاحيّة حول ضيعات استعماريّة سابقة، وذلك بغرض إرساء نمط تنظيميّ جديد يساعد على التّخلّص من الهياكل الاقتصاديّة وخاصّة الاجتماعيّة "التّقليديّة" عبر اعتماد التّخطيط الموجّه بغرض:

- الزّيادة في النّموّ الاقتصاديّ.
- المساواة في الحظوظ الاقتصاديّة أمام جميع الفئات.
- الحدّ من صلابة المراتبيّات الاجتماعيّة القائمة.
- الزّيادة في حظوظ الحراك لأوسع الفئات.

ولتحقيق هذه الأهداف أي بناء "الأمّة الاشتراكيّة"(*) تمّت تعبئة كلّ القوى وأوّلها الجهاز الحزبيّ الذي سيتحوّل إلى أداة للتّعبئة الاشتراكيّة إضافة إلى إنشاء المؤسّسات الجماعيّة القادرة على تمثيل مصالح الجهة إداريًّا وتمثيلها لدى السّلطة المركزيّة، هذا بعد إقصاء بعض العناصر المناوئة أو المحتْرزة على هذا التّوجّه، حتّى لا تهدّد نجاح المخطّط الوطنيّ. فلضمان نجاحها عوّلت التّجربة التّعاضديّة على الجهاز الحزبيّ ودوره في عمليّة التّعبئة

الاشتراكيّة، كما عوّلت على جيل جديد من الفنيّين والإداريّين الشّبّان ممّن يعرفون أهمّيّة التّعاضد وجدواه اقتصاديًّا وسياسيًّا. وهم قد صعدوا إلى دفّة الحكم بالنّظر إلى كفاءاتهم الفنيّة لا إلى ولائهم فقط من حيث هم شباب من الجامعيّين نشأوا في داخل الحزب أو هم من المنتمين إلى المنظّمات الطّالبيّة.

د. الصّعوبات التي واجهتها تجربة التّعاضد

هذه التّجربة بطموحاتها القريبة أو البعيدة المدى واجهت صعوبات متنوّعة. فإلى جانب الصّعوبات الفنيّة والتّمويلية في تنفيذ هذا الخيار تقوم صعوبات إجرائيّة من حيث الأساليب المعتمدة في التّنفيذ، فهو خيار تميّز في نهاية المطاف بفَوْقَانِيَّتِهِ، وبقي موضوع حوار بين المسؤولين والمشرفين. ولم يمثّل موضوع حوار مع المعنيّين به مباشرة، لمعرفة مدى تحمّسهم للمشروع، كما أنّ التّسيير الفعليّ كان بأيدي فنّيي الدّولة تبعاً لمراتبيّتهم الإداريّة.

ولقد كان الاستثمار في المجال الصّناعيّ أقرب إلى الاستثمار القسريّ إضافة إلى ضعف مردوديّته رغم ارتفاع حجمه مقارنة بالعشريّة السّابقة، حتّى إنّه تضاعف ثلاث مرّات فوصل إلى حدود 1.200.000.000 ديناراً خلال كامل العشريّة. لكنّ الإنتاج لم يرتفع إلاّ بنسبة 4 % سنويًّا عوض 6 % كما كان متوقّعاً وذلك ربّما:

- بسبب عدم الكفاءة في التّصرّف وفي الأساليب المعتمدة في إرساء التّعاضد، حيث لم ينظر إليها على أنّها مسار على المدى البعيد يرتبط بعمليّات التّنشئة التي تنجزها مؤسّسات المجتمع وخاصّة المدرسة، ومختلف هياكل التّأطير.
- بسبب المواقف المتذبذبة التي حملها المسيّرون إزاء الطّبقات المحظوظة لعلّ أكثرها تأثيراً هو ذلك الافتكاك القسريّ لبعض الملكيّات.
- بسبب تبعيّة البلاد وخضوعها لرقابة أجنبيّة متقطّعة ومشروطة.
- بسبب مسار التّصنيع الجديد، الذي أثبت أن بعض المشاريع جاءت قبل أوَانِهَا ومباغتة إضافة إلى كونها مفروضة[6].

لذا لم تكن النّتائج المحقّقة في المستوى المرجوّ، حيث عجزت التّعاضديّة عن تحقيق المأمول منها في مستوى التّشغيل وتوفير الدّخل مع المردوديّة رغم التّمويلات التي تطلّبتها بمساهمة من الدّولة، إضافة إلى أنّ السّياسة الاقتصاديّة المعتمدة عجزت عن جذب المستثمرين الخواصّ، حتّى إنّ القائمين على المسار التّعاضديّ

شعروا بمحدوديّة النّتائج سواء في مستوى الإنتاج أو الدّخل والتّوزيع ليجدوا أنفسهم إزاء وضعيّة تقتضي منهم دفع مسار التّعاضد إلى الأمام وتوسيع الإصلاح الزراعيّ وتعميمه على كامل البلاد من أجل الرّفع في الإنتاج وتحقيق أهداف المخطّط. لكن يبدو أنّ المجتمع دفع أكثر من اللاّزم سياسيًّا، اقتصاديًّا واجتماعيًّا بشكل ما عاد معه النّظام السّياسيّ قادراً على امتصاص الضّغوطات وحالات الغضب وربّما ما عاد قادراً على تجنّب كارثة اقتصاديّة قد تهدّد البلاد، لذلك ستكون هذه السّياسة عرضة لانتقادات سليطة من قبل شرائح اجتماعيّة متنوّعة[7] بما دفع إلى رفت أحمد بن صالح وجماعته بذلك الأسلوب المأساويّ، إذ بعد مؤتمر الحزب في أكتوبر 1969 نظّم أنصار بورقيبة حملة ضدّ أحمد بن صالح وخياره الاقتصاديّ معتبرين التّقرير الاقتصاديّ والاجتماعيّ"شيوعيّة بعينها"، وهو تقرير يتهجّم على نظام بورقيبة. أمّا بورقيبة فقد تحدّث آنذاك عن "جراثيم يجب التّخلّص منها" ليتمّ بعد ذلك نشر بلاغ العزل ثمّ الدّعوة إلى المحاكمة. كما تمّ في مستوى الحكومة تغيير تركيبة النّخبة الحاكمة، لتدخل البلاد مرحلة ما بعد الستّينات. لكنّ الذي يهمّنا من هذه النّهاية الدّراميّة للتّجربة البنصالحيّة ليس فقط هذه الممارسة الرّقابيّة التي يطبّقها المجتمع السّياسيّ على المجتمع المدنيّ بفضل حزب ذي بعد "حديديّ" بل يهمّنا أيضاً ونحن نترصّد الأبعاد النّيوباتريموتياليّة من خلال نمط الأداء السّياسيّ أن نتبيّن أسلوب تعامل الرّئيس -أعلى هرم السّلطة- مع هذه النّهاية وطريقة تقديمها للجماهير. فبورقيبة في هذا الإطار سيعمد إلى التّملّص من كلّ ما حصل وتبرئة نفسه اعتباراً لعدم علمه بما يجري داخل البلاد بسبب مرضه وبُعْدِه عن البلاد للتّداوي وهو ما سيعبّر عنه عند أوّل حلول له من سويسرا[8].

II. اللّيبراليّة الثّانية

1. خيار الانفتاح الاقتصاديّ

هي تجربة تميّزت أساساً بتوجّهها غير الدّولوي من خلال مسار الخوْصَصة سواء في مستوى التّشغيل أو في مستوى الإنتاج أو الاستثمار أو القدرة الشّرائيّة أو التّداين وتغطية الدّين. فلقد تمّ رفع شعار فتح الباب أمام المنافسة الحرّة والمبادرة الخاصّة[9] بحثاً عن المردوديّة والجدوى حتّى لا تتحمّل الدّولة وحدها تكاليف الاستثمار. فكانت السّبعينات مرحلة الانفتاح الاقتصاديّ على المبادرة الخاصّة أوّلاً وعلى قوانين السّوق، حتّى إنّ الهادي نويرة أعلن في 17 نوفمبر 1970 مع بداية عهده اللّيبراليّ أنّه "مطروح علينا إعادة إقامة

اقتصاد يستجيب لقواعد الجدوى والمردوديّة. فقانون السّوق قانون قاس لكنّه يبقى قانون الواقع قانون التّقدّم"[10]. ولتحقيق هذه الغاية أي الخوصصة عمدت الدّولة التّونسيّة إلى إرساء إطار قانونيّ لعلّ أهمّ تجلّياته:

- قانون أفريل 1972 الرّامي إلى دعم الصّناعات التّصدّيرية.
- قانون أوت 1974 وجوان 1981 الرّاميان إلى دعم الصّناعات المعمليّة.
- قرار 1974 المتعلّق بإنشاء صندوق النّهوض ولا مركزيّة الصّناعة.
- قانون 1981 المؤسّس للصّندوق الوطنيّ للنّهوض بالصّناعات التّقليديّة والمهن الصّغرى.
- تقديم تسهيلات وهبات في أشكال متنوّعة مثل الإعفاء من الأداءات على الاستثمار وإقامة المشاريع، أو الإعفاء من أداءات التّغطية الاجتماعيّة، هبات لدعم رأس المال، قروض معفاة أو مخفّفة الفوائض، التّعهّد بإجراء الدّراسات الفنّيّة.
- تحمل الدّولة أعباء دعم القطاع الخاصّ من خلال دورها الحمائيّ، خاصّة عبر دعم أسعار الموادّ الغذائيّة الضّرورية مع التّدخّل لتعديل الأجور.

إلاّ أن كلّ هذه الإجراءات الحمائيّة تتعارض في حقيقة الأمر مع الخيار التّنافسيّ الذي يمثّل أهمّ أسٍ للخيار اللّيبراليّ. بما يخلق ثنائيّة تؤكّد من جديد استزلام الدّولة من خلال ميلها إلى خدمة رأس المال الخاصّ وخدمة نظام التّأجير.

وبالنّتيجة فلقد شهدت فترة السّبعينات في سنواتها الأولى خاصّة منذ 1973 فترة الطّفرة البترولية عرف الاقتصاد معها انتعاشة ملموسة، وهو ما سينعكس خاصّة على الفئات الغنيّة والطّبقة الوسطى من حيث وفرة المداخيل. فالنّخبة اللّيبراليّة الصّاعدة إثر 1969 سعت إلى خلق طبقة من المشاريعيّين مقدّمة لهم مختلف أشكال الدّعم المادّيّ والتّشريعيّ من قروض وإعفاءات من الضّرائب وإعفاءات قمرقيّة الخ... بشكل ساهم في تكديس ثروات هذه الفئات خاصّة بفضل الاحتكارات والمضاربات والالتجاء إلى القروض. ممّا عمّق بالتّالي الفجوة بين مداخيل هؤلاء المشاريعيّين الجدد وبين مداخيل الأجراء، "فإذا كان نموّ الدّخل القوميّ بين سنة 1970 وسنة 1980 يقدر بـ 205 % فإنّ الجرايات الاسميّة الخام (les salaires nominaux) لم تنْمُ إلاّ بنسبة 168 % ومعنى ذلك أنّ نصيب الجرايات في الدّخل القوميّ انخفض في الحقيقة من51 % إلى 45 %[11]. ولقد

أكّد حسين الدّيماسي أنّ العبء الجبائيّ ازداد بين بداية ونهاية السّبعينات بنسبة 48 % على الموظّفين ذوي الرّاتب الشّهريّ القارّ، في حين أنّه لم يزدد سوى بنسبة 7 % فقط على أصحاب المشاريع الحرّة[12].

إجمالاً يمكن تحديد مظاهر انفتاح الاقتصاد التّونسيّ خلال السّبعينات وبداية الثّمانينات في العناصر التّالية:

- العجز التّجاريّ المتمثّل في تنامي الواردات وتقلّص الصّادرات.
- التّفويت في عدد كبير من الأراضي الدّوليّة لفائدة الخواصّ بدعوى ضعف مردوديّتها، وقد زاد هذا الإجراء في تثبيت سياسة الاحتكار لدى كبار المالكين.
- إحداث إطار تشريعيّ ومؤسّسيّ لتشجيع الاستثمارات الخاصّة والأجنبيّة.
- ظهور النّزعة الاستهلاكيّة خاصّة في أوساط الفئات المترفّهة.

ويعدّ قانون 1972 أهمّ قانون اقتصاديّ صدر في فترة السّبعينات وهو قانون يعطي امتيازات للصّناعات المُعَدّة للتّصدير ويشجّع على استقطاب الرّساميل الأجنبيّة.

لكنّ المنتفعين من هذا القانون اقتصروا على كونهم فئة اجتماعيّة محددة دون غيرها، كما أنّ الجهات المقامة بها هذه الصّناعات متواجدة بالمناطق السّاحليّة أساساً. وقد أكّدت دراسة قام بها الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل"أنّ 90 % من الشّركات المحدثة بمقتضى قانون أفريل 1972 تركّزت بالجهة السّاحليّة الأكثر تطوّراً على حساب المناطق الدّاخليّة التي بقيت فقيرة"[13].

ولئن عرف الاقتصاد التّونسيّ في النّصف الأوّل من فترة السّبعينات انتعاشة ونموًّا سريعاً بحكم الظّرفيّة العالميّة الملائمة، فإنّ النّصف الثّاني من هذه العشريّة شهد تقلّصاً في نسبة النّموّ وكذلك في مستوى الاستثمارات والإنتاج، "كما أنّ الإنجازات المبرمجة لسنوات 1977- 1978- 1979 كانت دون توقّعات المخطّط الخامس. إلى جانب أنّ نسبة نموّ النّاتج القوميّ الخام P.I.B انخفضت من 8,9 % في 1978 إلى 6,9 % سنة 1979. وكذلك الشّأن بالنّسبة للاستثمارات التي شهدت تقلّصاً خفيفاً. وقد تميّزت سنة 1979 أيضاً بجمود كامل في الإنتاج الفلاحيّ والصّناعات الغذائيّة على وجه التّحديد. كما تفاقمت البطالة إذ لم يقع إحداث إلاّ 44 ألفاً من جملة 55 ألفاً من مواطن الشّغل المبرمجة في المخطّط[14].

وقد أظهرت النّتائج الأوّليّة لتحقيق حول الاستهلاك أُجْرِيَ سنة 1980 "أنّ 20 % من التّونسيّين الأكثر ثراء

يتمتّعون بـــ 50 % من الدّخل القوميّ، في حين أن 20 % من التّونسيّين الأكثر فقراً لا يتمتّعون إلاّ بـــ 5 % من الدّخل القوميّ"[15]. وفي الوقت الذي كانت تزداد فيه الطّلبات على الشّغل كانت قائمة المسجّلين بنادي الأثرياء الذين منهم أعضاء الحكومة تزداد تميّزاً وضيقاً[16].

ولقد مرّت البلاد في سنة 1986 بأزمة خطيرة أو ربّما هي الأخطر على مستوى الماليّة العموميّة إلى درجة اضطرت معها إلى طلب المعونة من صندوق النّقد الدّوليّ F.M.I والبنك الدّوليّ للإنشاء والتّعمير B.I.R.D وارتفعت المديونيّة بما لم يسبق له مثيل، بشكل دفع الدّولة إلى الاقتراض من الأسواق الماليّة العالميّة بفوائض مرتفعة ولمدة محدودة جدًّا (أسبوع أحياناً) حتّى تتمكّن من سداد ديونها وتمويل وارداتها. ينضاف إلى هذه الوضعيّة الماليّة الصّعبة عامل اقتصاديّ خارجيّ تمثّل في انخفاض سعر النّفط بشكل مهول منذ سنـــة 1986 إذ وصل إلى 79 دينـــاراً / طن في 1986 مقابل 153 ديناراً / طن في 1985 إلى جانب انخفاض مداخيل السّياحة. مما أجبر الدّولة على"تقليص تدخّلها تدريجيًّا في الاقتصـــاد والتّحـــرّر مـــن بعض التزاماتها"[17].

وبذلك تحوّلت الدّولة في نهاية المطاف إلى أداة لتحقيق وضمان مصالح القطاع الخاصّ. والأهمّ أنّ هذا الخيار أفرز صعود فئة من المشاريعيّين مدعومين من طرف الدّولة، الذين سعوا إلى إرساء سلوك استهلاكيّ جديد ونشر قيم استهلاكيّة جديدة ونمط عيش جديد ابتداء من التّغذية والسّكن والنّقل والعلاج الصّحّيّ. لكنّها قِيَمٌ ستكون مُكلِفة بالنّسبة لدولة تكفّلت بعمليّة إعادة التّوزيع، فهي التي تعهّدت بتوفير القروض الموجّهة للاستهلاك مثل شراء السّيّارات، التّغطية على المرض، الملكيّة العقاريّة وعديد الكماليّات الأخرى. هذا الالتزام من طرف الدّولة إنّما يتعارض في حقيقة الأمر مع خطاب إعلان التّملّص (Désengagement) الذي ساد خلال كامل العشريّة، فكان من مقتضيات الخطاب أن يُدِينَ الوزير الأوّل السّيّد الهادي نويرة في ديسمبر 1975 "أسطورة الدّولة المتكفّلة وحدها بتوزيع الرّفاه" مُعلِنا "أنّ الخطأ الأوّل الذي يجب أن نقاومه في داخلنا للقضاء على تخلّفنا هو هذا الاتّجاه نحو الاعتماد على الدّولة فقط"[18].

فهل هو تراجع فجئيّ عن شعار دولة الرّفاه التي كانت تكفّلت بالدّور التّوزيعيّ وضمان إعادة إنتاج قوّة العمل؟

2. على المستوى السّوسيو-سياسيّ

لئن أدّى انفجار التّجربة التّعاضديّة إلى إعلان الانتقال إلى تجربة جديدة شعارها الانفتاح، فإنّ صانع القرار سيكون له فهمُه الخاصّ لهذا الانفتاح ومجالاته وحدوده. وهو فهْمٌ كان محلّ اختلاف بين قائل بضرورة اقتران الانفتاح الاقتصاديّ بانفتاح سياسيّ يخفّف من التّوجّه الرّقابيّ الذي يمارسه المجتمع السّياسيّ على المجتمع المدنيّ، عبر مزيد دَمَقْرَطَة الحياة السّياسيّة وبين اقتصار الخيار الانفتاحيّ على المجال الاقتصاديّ دون المجال السّياسيّ. فنحن إذا ما انطلقنا من الخطاب الشّهير الذي افتتح به الرّئيس مرحلة ما بعد التّعاضد (خطاب 8 جوان 1970)، فإنّنا نجد أنّ بورقيبة كان، آنذاك، واعياً بموطن الدّاء. فهو يعطي لأزمة التّعاضد تفسيراً مؤسّساتيًّا. فلقد تناول بالنّقد مدى دستوريّة وديمقراطيّة دستور 1959، واعتبره ركيزة للممارسة الأحاديّة في الحكم، حيث تتجمع كلّ السّلط حوله، وهو ما يتعارض مع القدرات البشريّة المحدودة للفرد مهما تكن واسعة، وذلك ما يعرّض نظام الحكم لمخاطر عديدة. وبناء عليه سيدعو إلى توزيع السّلط والمسؤوليّات في إطار التّكامل بين الأدوار، لتجنّب الوقوع في الخطإ مثلما كان الشّأن مع التّجربة البنصالحيّة لمّا كان الرّئيس مثقلاً بالمسؤوليّات، وهو الذي صنع الاستقلال ويُطْلَبُ منه أن يَصنعَ التّنمية ويمارسَ الرّقابة على كلّ المؤسّسات خلال السّتّينات، مستنداً في ذلك إلى ثقة الشّعب فيه وما يحظى به من إجماع. لذلك لم يتردّد في تهشيم كلّ المؤسّسات المنافسة وتهميشها، وغدا شخصُه مصدراً للشّرعيّة عوض أن تكون القاعدة الجماهيريّة مصدراً لشرعيّته. فتحوّلت هذه الشّرعيّة إلى شرعيّة نازلة سائرة نحو التّرهّل بعد ما تعرّضت له من هزّات، إضافة إلى النّمط الذي أرساه في إسناد المسؤوليّات نمطٍ مستمدّ من شخصانيّة طريقته في الحكم، فما عادت شرعيّة إسناد المسؤوليّات مستمدّة من معايير موضوعيّة، مثل الكفاءة والتّكوين والقدرات بل إنّها مستمدّة من ثقة الرّئيس شخصيًّا في المكلَّف، فالشّخص الذي يحصل له شرف إسناد المسؤوليّة بما هي تكليف أقرب إلى التّشريف يغدو وكأنّه مالك لها يتصرّف فيها من منطلق الوصاية، يوزّعها في حدود الهامش الذي يتمتّع به على أنصاره وأتباعه الموالين له (المستزلَمين Clients) تبعاً لمدى ولائهم لشخصه[19].

هذا الأسلوب في الحكم لم تكن له مستنداته الدّستوريّة تبعاً لدستور 1959 لأنّ هذا الدّستور يكلّف الرّئيس مباشرة بكلّ المهامّ، فهو المسؤول عن الصّواب وعن الخطإ أيضاً. لكن مَن المسؤول

عن أزمة 1969؟ دستوريًّا هو الرّئيس بورقيبة لأنّه هو مَنْ عَيَّنَ أحمد بن صالح وسانده في خلافه مع معارضيه من داخل الحزب. هذا وضعٌ محرجٌ لا سياسيًّا فقط بل دستوريًّا قبل ذلك بالنسبة لزعيم كاريزماتيّ استمدّ شرعيّته من تاريخه النّضاليّ ومن "كفاءته العريضة" في اتّخاذ القرارات الصّائبة واختيار المناهج الموفّقة، لذا لا بدّ من إيجاد مخرج قانونيّ، لأنّ تصفية الحسابات لا تكفي ليستردّ الزّعيم شرعيّته التي تعرّضت للاهتزاز، ولن يكون ذلك إلاّ بمراجعة الدّستور، من أجل إيجاد صيغة تسمح بممارسة التّسيير دون التزام مباشر في ظلّ ظروف متغيّرة. إنّه دستور 1976 الذي جاء استجابة لهذه الرّغبة، فبموجب هذا الدّستور أصبح بإمكان الرّئيس أن يمارس الحكم الفعليّ، لكن بواسطة حكومة في حالة الخطإ تتحمّل وحدها المسؤوليّة. وهو ما حقق رغبة الرّئيس الذي صُنِع الدّستورُ "على مقاسه". فالرّئيس بإمكانه أن يتخلّص من بعض الأدوار وما تقتضيه من التزامات لكن دون أن يخسر رقابته على الدّولة[20] بفضل حكومة خاصّة به، هي ليست حكومة الأغلبيّة ولا حكومة برلمانيّة، إنّها حكومته التي تساعده على الحفاظ على رقابته وتتحمّل الخطأ في صورة حصوله حتّى لا يكون الرّئيس عرضة للمسّ من شرعيّته، لأنّه في الحقيقة ليس رئيساً بل هو زعيم.

وفي الحقيقة فإنّ صدى الأزمة البنصالحيّة بنهايتها الدّراميّة لن يقتصر على المستوى الدّستوريّ فقط، كما رأينا آنفاً، بل إنّه سيتوسّع ليشمل نمط علاقة المجتمع السّياسيّ بالمجتمع المدنيّ وأساليب الأداء السّياسيّ، ولعلّ المثال الأوضح على ذلك هو الاختلاف حول مفهوم الانفتاح[21] الذي يبقى في عمقه اختلافاً أيديولوجيًّا، فبعض الدّستوريّين "الأوفياء" أرادوا فهْمَه على أنّه انفتاح الحزب الدّستوريّ على باقي التّشكيلات من أجل محاولة احتوائها داخل أطره. أمّا بعض الدّستوريّين المعارضين من الدّاخل أو غير الدّستوريين فإنّهم فهموا الانفتاح على أنّه ليس سوى انفتاح النّظام السّياسيّ على كلّ التيّارات السّوسيو-سياسيّة عن طريق التّعدديّة أساساً وتنويع أنماط المشاركة.

ولقد أدّى انفجار التّجربة التّعاضديّة إلى إعلان الانتقال إلى تجربة جديدة تقوم على الانفتاح على أنقاض تجربة الاقتصاد الموجّه، حيث قانون السّوق على قساوته هو قانون الواقع والحقيقة أي قانون التّقدّم في ما ذكرنا آنفاً. فتمّ بناء على ذلك إعلان خطاب سياسيّ "جديد" يعلن في مستوى ملفوظه على الأقلّ التّخلّي عن الأحاديّة اختياراً في الممارسة السّياسيّة الأكثر ليبراليّة، وبالتّالي تمّ الانتقال إلى نمط جديد في الحكم، أي الانتقال من نمط مركزيّ

يقوم على تجميع السّلط إلى نمط أقرب إلى التّعاقد، يفترض، نظريًّا على الأقلّ، تعدّديّة الأطراف الاجتماعيّة "التي تسعى إلى نحْت معالم المشروع التّنمويّ"[22].

إلاّ أنّ بعض القوى من داخل الحزب ذاته، وخاصّة تلك التي كانت عبّرت عن عدم رضاها عن الخيار التّعاضديّ[23] سوف يعلو صوتها من جديد، لتتّخذ من الخطاب الرّئاسيّ بتاريخ 8 جوان 1970 منطلقَ شرعيّة جديدة عمادها نظام سياسيّ ينبني على المؤسّسات والقانون ويستمد شرعيّته من ديمقراطيّته. بناء عليه سيدعو أحمد المستيري إلى مزيد دَمَقرَطَة الحياة السّياسيّة داخل الحزب ثمّ خارجه، انطلاقاً من قرارات المؤتمر الثّاني ذاتها، وبالتّالي تكريس مسار الخيار اللّيبراليّ(*).

لذا يمكن القول إنّه تواصل أداء النّسق السّياسيّ على النّمط السّابق، أمّا الانفتاح فاقتصاديّ يقوم على التّوجّه باقتصاد البلاد نحو التّحرّر من رقابة الدّولة وتشجيع المبادرة الخاصّة والمنافسة مع فتح الأبواب للاستثمارات الأجنبيّة لتحريك الدّورة الاقتصاديّة وتشغيل اليد العاملة التي تمثّل عبءًا يرهق كاهل الدّولة. إضافة إلى التّعويل على فئة التّكنوقراط الذين لا تحدوهم أغراض سياسيّة، ليحيط الهادي نويرة نفسه بثلّة من التّقنيّين المتخصّصين كلّ في ميدانه، "بعيداً عن المهاترات السّياسيّة والإيديولوجيّة. ذلك أنّ العمل الذي ننجزه منذ أربعة أعوام وانعقاد مؤتمر المنستير في سبتمبر الماضي وجميع ما وضعناه، وضبطناه، ونفذناه، كلّ ذلك سمح للبلاد بأن تتماسك سياسيًّا واقتصاديًّا فتتجنّب المتاهات وتتغلّب على المهاترات التي كادت في وقت من الأوقات أن تقضي على مكاسب الأمّة"[24].

فلقد فهم السّيّد الهادي نويرة الانفتاح في بعده الاقتصاديّ البحث اعتباراً لأولويّة هذا القطاع واستعجاليّة حالته[25] ليستردّ أنفاسه في أعقاب أزمة هيكليّة هزّته لمَا يقارب العشريّة، بكلّ ما خلّفته التّجربة التّعاضديّة من أعباء وجب تجاوزها بأقصى سرعة، وهو رهان يتطلّب تعبئة كلّ الطّاقات والقوى والإمكانيّات بعيداً عن المطلبيّة الضيّقة والاختلافات الأيديولوجيّة غير المجدية وهي مسوّغات وتبريرات تتكرّر وإن في سياق مخالف.

هذا الانفتاح الاقتصاديّ سوف يحقّق نسب نموّ هامّة كمّيًّا. ولكنّه جرّ في المقابل إلى فرقعة كلّيّة للمجتمع التّونسيّ، حيث ازدادت نسبة سكّان المدن، بسبب تسارع وتيرة التّحضّر، ونموّ ظاهرة النّزوح إضافة إلى النّموّ

الدّيمغرافيّ الهائل. كلّ هذا اقترن بتضخّم الطّبقة الوسطى[26]. كما تطوّر وعي الطّبقة العاملة وتنوّع والذي وجد في هياكل الاتّحاد المدعومة بإقبال فئات من المثقّفين عليها لإحيائها ودفعها للعب دورها الرّياديّ واستيعاب الطّاقات الخلاّقة الرّافضة للأحاديّة والاحتواء .

إن أهمّ ما يجب التّأكيد عليه في هذا السّياق هو أن اختيار التّوجّه غير الدّولويّ من خلال مسار الخوصصة والانفتاح الاقتصاديّ لم يسمح بتجاوز النّمط العلائقيّ القائم على الاستزلام – التعزيب. إذ لئن تميّزت عشريّتا السّبعينات والثّمانينات بالتّوجّه نحو نزع الدّولنة لصالح القطاع الخاصّ فإنّ درجة الاستزلام قد ارتفعت، إنّها تبعيّة الدّولة من حيث هي زليم إزاء القوى الخارجيّة التي تمثّل مصدراً للتّمويلات الأجنبيّة[27] وإزاء قوى داخليّة تتحكّم في شبكات التّصرّف الماليّ، معتبرة المؤسّسات الاقتصاديّة حقّها الموروث، حتّى إنّها وسّعت من سلطاتها بما يسمح لها بممارسة رقابة على رأس مال الدّولة وتوظيفه لمصلحتها بعيداً عن كلّ عقلانيّة. والحال أنّ هذه القوى الدّاخليّة ليست سوى تلك البيروقراطيّة الإداريّة والاقتصاديّة المستفيدة من الفضاء الدّولوي وما يوفّره من امتيازات باحتلال موقع الصّدارة وممارسة الرّقابة على القرار الإداريّ وعلى قنوات التّمويل وشبكات العلاقات، على الهيئة التي تسمح لها باقتناص الفرص الأفضل للاستثمار واحتلال جانب هامّ من الأسواق العموميّة.

هذا المنطق في التّعامل سيحكم عمليّة البناء الوطنيّ التي حفّها سياق اقتصاديّ عرف عديد الصّعوبات، في إطار خيار تحرّري منذ بداية السّبعينات على أنقاض تجربة تعاضديّة صعبة التّطبيق والنّتائج، فلقد تميّزت المرحلة الجديدة ببروز عديد الصّعوبات إذ تراجعت الموارد الاقتصاديّة وأساساً الريّع البترولي إضافة إلى تراجع أثمان موادّ الفسفاط والبترول، في مقابل تنامي طلبات سكّان تضاعف عددهم إضافة إلى تزايد درجة تحضّرهم. كذلك تزايد نسبة البطالة خاصّة بعد توقّف بلدان الاستقبال عن قبول اليد العاملة غير المختصّة لتقتصر على استقبال اليد العاملة العالية الاختصاص، كما أنّ الموارد الماليّة المتأتّية من المعاملات الخارجيّة أصبحت محدودة خاصّة بعد توسّع سوق المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة، يضاف إلى كلّ ذلك الأعباء المكلّفة لالتزام الدّولة بتحقيق الرّفاه للجميع المرتبط بإيطوبيا الدّولة الترجّي[28].

فهل سيكون الحلّ في العقلانيّة الاقتصاديّة والبحث عن مزيد الجدوى عبر الخوصصة والانفتاح على رأس المال الأجنبيّ؟

ربّما يكون التّردّد أهمّ سمة مميّزة لهذه المرحلة، إذ هي دولة توجّهت نحو التّملّص من التزامات مُكْلِفة بالنّسبة إليها خاصّة مع تراجع المداخيل (مردوديّة الريّع البترولي وتنامي المنافسة العالميّة في قطاعات استراتيجيّة وخاصّة الفسفاط، السّياحة). لكن التّردّد جعل من مسار الخوصصة مزدوجاً، إذ كَلّفَتْ الدّولة نفسَها أعباءَ تمويلِ ودعمِ بعض القطاعات التي يبدو أنّها مرهقة ماديًّا وبالتّالي سياسيًّا. فكأنّما هي خوصصة تحمّلت فيها الدّولة أعباء الاستثمار في القطاعات الأكثر كلفة والأقلّ مردوديّة، إضافة إلى اضطرارها للمساهمة في تمويل المشاريع الخاصّة ودعم الخوصصة التي تعدّ في جانب كبير منها نتاجاً لمبادرة الدّولة وتدخّلاتها[29].

وبالنّتيجة برزت من جديد التّردّدات المميّزة للخيار الاقتصاديّ لدى صانع القرار، فحتّى المحاولات الإصلاحيّة الموالية لأزمتيْ جانفي 1978 و1980 لم تنج من هذه التّردّدات والتي عبّر عنها فعليًّا وبكلّ جلاء القرار المفاجئ لرفع الدّعم عن الموادّ الأساسيّة وما جرّه من مظاهرات حرّكت الشّارع التّونسيّ ومسّت من شرعيّة الدّولة القائمة، فكانت الخماسيّة 1982–1986 أوّل خماسيّة يعرف فيها الاقتصاد التّونسيّ عجزاً واضحاً بالنّظر إلى الفارق بين حجم الدّين وحجم الاستثمارات الذي كان سلبيًّا بشكل يسمح بالقول بأن الدَّيْن أصبح موجّهاً لتغطية الاستهلاك على صورة "تُنذر" ببوادر عجز متفاقم وبالتّالي أزمة[30]، خاصّة وقد تضخّمت نسبة البطالة فأدركت 15 % في 1986 مقابل 11,4 % سنة 1980 للأشخاص بين 15 و59 سنة، وتزامنت مع العودة المهولة والفجائيّة للعمّال المهاجرين من ليبيا بعدد يفوق 30 ألفا[31].

وقد دفعت إلى هذا التّدهور، إضافة إلى العواملِ الاقتصاديّةِ المباشرةِ، عواملُ أخرى منها سوءُ التّصرّف والرّشوةُ التي مسّت عدداً كبيراً من المسؤولين السّامين في الدّولة[32]. ولقد دفع تكاثرُ قضايا الرّشوة الرّئيسَ بورقيبة إلى أن يقرّر في 10 أفريل 1987 إصدار قانون يجبر هؤلاء المسؤولين على التّصريح بمصدر ثرواتهم, ومن الطّبيعيّ أن يؤدّي هذا الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ المتردّي إلى تصاعد نسق الإضرابات وعودة المواجهة بين السّلطة والمنظّمة النّقابيّة[33] تجلّت في البداية في تصعيد لهجة الحوار بين الطّرفين تصعيداً أدّى إلى انغلاق باب الحوار. وتفرّغ الوزير الأوّل لمهمّة القضاء على كلّ بُؤَرِ التّوتّر التي يمكن أن تسبّب له متاعب في الاحتفاظ بمنصبه خاصّة وأنّ محاور

المواجهة متعدّدة داخل القصر وداخل الطّبقة السّياسيّة والشّارع ذاته، هذا الأخير الذي غدت له وسائله في المسّ من شرعيّة الحكم خاصّة إثر 1984، لعلّ أجلاهـــا -إضافة إلى التّظاهر في الشّارع- ما يعمد إليه من اعتماد لعبة الإشاعة ودورها في تأزيم الوضع. فلقد غدت على سبيل المثال أخبار القصر مادّة يلوكها الشّارع بكلّ تفاصيلها ما صحّ منها وما لم يصحّ في حبكة قصصيّة تبعد كلّ إمكانية في التّشكيك فيها، مما يعمّق لدى المواطن فكرة انهيار الدّولة وزوال شرعيّتها.

هذه التّحوّلات الاقتصاديّة في مختلف مراحلها اقترنت دون شكّ بإعادة توزيع المراتبيّة الاجتماعيّة منذ بداية عمليّة البناء الوطنيّ عبر مراحل:

أ. في مرحلة أولى تمكّن بعض التّجّار من التّحوّل إلى صناعيّين، أمّا بعض الفلاّحين فقد توجّهوا نحو الاستثمار العقاريّ. كما انفتح عديد التّجّار على القطاع الفلاحيّ باشترائهم لمزارع المستعمرين.

ب. في مرحلة موالية عمد ثلّة من المحامين والأطبّاء والصّيادلة والمحاسبين، أي عامّة العديد من أصحاب المهن الحرّة إلى الانفتاح على القطاع الاقتصاديّ الخاصّ، إذ ما عادت تستهويهم الوظيفة العموميّة وقطاعاتهم المهنيّة. ولقد نجح الرّوّاد منهم خاصّة في الإثراء السّريع فتحوّلوا بين عشيّة وضحاها إلى مشاريعيّين، مستثمرين في ذلك رساميلهم العلميّة المعرفيّة والعلائقيّة وحتّى الرّمزية الاجتماعيّة. وهم الذين يطلق عليهم اسم "مشاريعيّي الأحد". لكن سريعاً ما تمّت منافستهم من قبل الفلاّحين الأصليّين الذين مالوا إلى تصنيع فلاحتهم وتطويرها. فكان ذلك سبباً كافياً ليدفع المشاريعيّينَ الجددَ إلى الاستثمار في سلع غير متوفّرة وغير معروفة، لكنّها محقّقة لأرباح طائلة في أقصر وقت ممكن، إذ تقوم على المردوديّة السّريعة والتّسويق المضمون وبالتّالي الرّبح، من مثل الاستثمار في قطاع فلاحة الأزهار وتجارتها التي لا تتطلّب مساحات شاسعة، بما يكون له أثره على عقليّة الفلاّح التّقليديّ الذي سيتوجّه نحو مثل هذه الزّراعات هو بدوره من أجل أن يمتلك تقنياتها بحثاً عن إنقاذ فلاحته وأرضه من الرّكود، وبالتّالي التّراجع الذي تشهده قيمة سلعته.

ج. أما المرحلة الثّالثة فقد تميّزت بقيام تحالف اقتصاديّ جديد بين رأسمال وفئات الشّباب من الخرّيجين الجدد في المدارس المختصّة في قطاعات

اقتصاديّة متنوّعة، وهي فئات لا تمتلك لا رأس المال القادر على المنافسة ولا الخبرة التّجاريّة الكافية للنّجاح، لكن ميزتها أنّها قادرة على فتح مجالات استثماريّة ليس في إمكان التّجّار والمشاريعيّين الهواة وُلُوجَها والنّجاح فيها. فكان في ذلك سرّ نجاح هذه الفئة المؤلّفة من الخرّيجين الجُدُد وأصحاب رأس المال، نجاحٍ تجلّى من خلال تحقّق الصّعود لكليْهما، خاصّة في سياق اقتصاديّ اختار فيه صانع القرار تشجيع المبادرة الخاصّة في مواجهة حالة الرّكود الاقتصاديّ وتراجع الإنتاج وتزايد نسبة البطالة.

فنحن إذن في هذه المرحلة إزاء نموذج دولوي عجز عن التّحكّم في مسار الالتزام لأنّه مسار مكلف، رغم ما يضمنه من تحقيق للرّغبة في استزلام المجتمع، إلاّ أنّه، في المقابل، نموذج عجز عن إرساء خوصصة على وجهها الأكمل. بما يحقّق الجدوى الاقتصاديّة وبالتّالي الاستقرار السّياسيّ.

هذا التّردّد بين النّقيضين جعل كلّ حكومة لا تعيش وضع "أمان" خلال ممارستها للحكم، بشكل حوّل الدّولة إلى جهاز عقيم عاجز عن تحقيق المردوديّة في الأداء لا الاقتصاديّ فقط بل السّياسيّ أيضاً، خاصّة وأنّ شكل توزيع التّحالفات الاجتماعيّة سيعرف تغيّرات هيكليّة. فبعد أن كانت الدّولة تعوّل في ضمان شرعيّتها على تحالفها مع الطّبقات الوسطى الواسعة، بفضل ما تقدّمه لها من خدمات مقابل توفير الدّعم والشّرعيّة، اضطرّت إثر اختيارها لمسار الخوصصة إلى تحميل حليفها السّابق مخلّفات هذا الخيار عبر التّملّص من التزاماتها المكلفة، فالذي سيتحمّل أعباء هذا التّراجع هي الطّبقات المتوسّطة والفقيرة. أما الدّولة فما عادت تقدّم إعاناتها للأغلبيّة، مثلما كانت، بل غدت تحصر تدخّلاتها في القطاعات ذات الأولويّة الكبرى، وتفكر جدّيًّا في الحدّ من الارتفاع المتزايد للاعتمادات المخصّصة لصندوق التّعويض الذي أصبح عبْءًا على ميزانيّة الدّولة (حيث وصل حجم الدّعم سنة 1984 إلى حدود 246 مليون) والتّدرّج مرحليًّا نحو حقيقة الأسعار[34] بما سيضطرّ حليفها التّاريخيّ إلى دفع الثّمن خاصّة مع بروز فئة "قادة التّصنيع" الذين سيمثّلون طبقة تسمّى "طبقة رجال الأعمال دون قاعدة ماليّة" حسب عبارة وزير اقتصاد تونسيّ سابق والذي يضيف:"هذه الطّبقة الطّفيليّة... تحوّلت إلى أحد أهمّ تعبيرات الأزمة الاجتماعيّة التي نعيشها اليوم"[35]. ولقد أحسنت هذه الطّبقة الحليفة الجديدة استغلال مشكل التّشغيل فاتّخذت منه تعلّة لتحقيق أغراضها والتّمتّع بدعم

الدّولة بشكل رسّخ لديها أسطورة "الثّراء السّهل" لأنّ جهاز الدّولة تحوّل إلى أداة لخدمة مصالح هذه الفئة وحمايتها من المنافسة وتوفير حظوظ الرّبح لا بل حتّى بالمساهمة الماليّة.

هذه الفئة الجديدة الصّاعدة سوف تميل إلى ما يسمّى بالسّلوك الاستهلاكيّ التبجّحيّ في مستوى التّمتّع بالخدمات التي تغري جميع الفئات الاجتماعيّة، لكن لم تستفد منها إلاّ فئة قليلة تحوّلت إلى مجموعة هي بمثابة مرجعيّة "للعصرانيّة والتّحديث". والأهمّ أنّ نموذجها السّلوكيّ هذا نموذج مدان من قبل الفئات الأوسع لأنّه صعب المنال.

لكنّ الإدانة في حقيقة الأمر لن تقتصر على هذه الفئات المتبجّحة بل ستشمل الدّولة أوّلا بمختلف مؤسّساتها نظراً لعجزها عن تغطية النّقص الحاصل في توفير الخدمات الجديدة للفئات المحرومة. يضاف إلى ذلك أنّ هذه الدّولة غدت ضمنيًّا المسؤول الأوّل عن العجز الحاصل في ولوج مختلف الفئات الاجتماعيّة الحياة "العصرية". لتتحوّل بذلك إلى جهاز ضعيف ألزم نفسَه جملة من الالتزامات بما يفوق طاقته ودون مقابل، مما أدّى إلى جملة من الاختلالات الاقتصاديّة أوّلاً ثمّ الاجتماعيّة، اختلالات تواصل تعمّقها رغم محاولة الإنقاذ عبر "برنامج الإصلاح الهيكليّ" بإنجاز ودعم تمويليّ من صندوق النّقد الدّوليّ الدّاعي إلى مزيد تحرير الاقتصاد، لكنه تحرير يبقى في نهاية المطاف محاولة من الدّولة للتّخلّص من دورها الحمائيّ المُكلِف.

ووجه المفارقة في هذا البرنامج للإصلاح هو أنّ إنجازه يقتضي تدخّل الدّولة ذاتها، هذه الدّولة التي كانت إلى وقت قريب ملتزمة، مهيمنة على كلّ المجالات والأنشطة لتتحوّل بين عشيّة وضحاها إلى محامي دفاع عن المبادرة الخاصّة. فدورها الجديد يقتضي منها السّعي نحو فرض فكرة آليّات السّوق الحرّة وقواعدها، تفرضها على طبقة المقاولين التي تشكّلت وتطورت بفضل الإعانات والضّمانات التي قدّمتها الدّولة.

ومن هنا يجوز لنا القول إنّ هذا المشروع في الإصلاح الهيكليّ هو مشروع وجه المفارقة فيه أنّه يتمّ بناء على منطق السّوق والمنافسة من ناحية، لكنّه من ناحية أخرى يتطلّب تدخّل الدّولة لمراقبة الأجور وإعادة التّوزيع والحدّ من فرص دخول الأنماط الاستهلاكيّة الجديدة على الطّبقات الوسطى والصّغرى الواسعة.

هذا المشروع الإصلاحيّ الذي ينطوي على مفارقة جعل الدّولة ذاتها تعيش وضعاً متناقضاً. فهي لا تدري

هل تدعم المبادرة الخاصّة وتحمي أصحابَها لأنّهم يمثّلون عماد المشروع الإصلاحيّ أم تحمي الأجراء والعاطلين أي مختلف شرائح الفئة التي تنتظر من الدّولة الدّفاع عن مصالحها؟

هذا الوضع بما ينطوي عليه من مفارقة أدّى بالدّولة إلى أن تعيش أزمة مصداقيّة. وهو الأخطر الذي سيتجلّى فعلاً في تحرّكات الشّارع. يكفي أن نستحضر في هذا السّياق بعض تحرّكات الشّارع خلال هذه العشريّة، أحداث لئن بدت منفصلة وموزّعة في الزّمان فإنّها في عمقها تعبّر عن الحقيقة عينها، إذ القاسم المشترك بين هذه الأحداث هو أنّها جميعاً تؤكّد في نهاية المطاف أنّ هذا النّسق السّياسيّ فقَدَ القدرة على خلق إجماع جديد لتتواصل الأزمة وتتعمّق ولن يحلّها لا عزل الوزير الأوّل (مزالي) بتلك الطّريقة المسرحيّة ولا محاولات تصفية الحسابات داخل القصر عبر التّعيين والعزل والإبعاد والطّلاق، بما سيكون أثره سلبيًّا على الأداء السّياسيّ. فالكاريزما البورقيبيّة من الأمام على ترهّلها ومن الخلف الواقع الاجتماعيّ والسّياسيّ والاقتصاديّ الذي ما عاد يحتمل الانتظار، وما بين هذا وذاك ضغوطات من جماعات المصالح المتنفّذة داخل القصر، فكيف السّبيل حتّى لا تنفرط حبّات العقد؟ !

إذن مع هذا النّمط في العلاقة بين المجتمع المدنيّ والمجتمع السّياسيّ باعتبارها علاقة قائمة على الميل إلى ممارسة الرّقابة المطلقة سواء خلال مرحلة التّعاضد القائمة على التّخطيط الموجّه أو خلال مرحلة الانفتاح "الاقتصاديّ" ثمّ "السّياسيّ"، يتأكّد أنّه لئن تغيّرت الأسماء فالمسمّى واحد.

ويؤكّد الوضع المتأرجح كما بدا في صورته السّابقة بُعْدًا من أبعاد النّيوباتريمونياليّة[36] للتّجربة البنائيّة التّونسيّة. إذ يبدو أنّها قد خسرت الطّرفين معاً أو لِنَقُلْ خسرت الجانب الأكبر من الطّرفين، فلا هي تستطيع حماية عدد كبير من الشّركات الصّغرى المعرّضة للتّلاشي في صورة إزالة الحدود القمرقيّة، ولا هي تستطيع كذلك حماية مصالح الفئات المحرومة بضمان التّعويضات لها. وليست تحرّكات الشّارع، التي كادت تكون دوريّة، سوى التّعبير الأجلى عن خيبة أمل هذه الفئات لتكون بذلك نهاية ما سُمِّي ب"إيطوبيا الرّفاه"[37].

إذن تعدّ تجربة الانفتاح محاولة في الانفتاح الموؤود أو وَعْدا بالانفتاح المُخْلف لأسباب متداخلة منها السّياسيّ ومنها الاقتصاديّ والثّقافيّ. لذلك لن تكون الاستجابة في مستوى الطموح لأنّها كانت استجابة انتقائيّة لم تستحضر تلك الفئات المهمّشة الأكثر تضرّراً من

كلّ ما يجري، أي تلك الفئات الخارجة عن الإطار التّنظيميّ، وهي التي تمثّل في الحقيقة أكبر تحدّ للحكومة، لأنّها تحمل غضباً متزايداً بعد أن يئست من إمكانيّات التّشغيل وليست أحداث الخبز إلاّ التّعبير الأجلى عن حالة الغضب التي عليها هذه الفئات وما تكتنزه في داخلها من مشاعر الغضب والنّقمة والحسد والاستهزاء والجهل والتّحطيم وفقدان الأمل وشعور بعدم الانتماء للمجموعة الوطنيّة وانقطاع التّواصل بين القيادة والقاعدة. كما تعدّ أحداث قفصة قبلها تعبيرة غنيّة تعكس هذه الوضعيّة التي يمرّ بها نسق سياسيّ عجز عن إرساء أسلوب في الحكم أكثر فعاليّة وقدرة على استيعاب حالات الأزمة، لأنّ مَنْ "تورّط" في العمليّة المذكورة وغيرها أيضاً آنذاك ليس سوى شباب يئس من البطالة وغُلقت الأبواب في وجهه فحمل السّلاح بدعم خارجيّ وعجزت الهياكل السّياسيّة عن توجيه هذه الفئة.

هذه الحالة من العجز عن توجيه الهياكل السّياسيّة للجماهير وتكتيلها كان نبّه إليها أحمد المستيري إبّان أحداث تالة (القصرين) عندما تظاهرت الجماهير احتجاجاً على تراجع الحكومة في بناء مصنع للجير بالمنطقة[38].

واضح أنّ الأزمة أعمق ممّا يتصوّر النّظام، لأنّها شملت المجتمع والنّظام كليْهما: المجتمع الذي طال انتظاره لكن لا من مجيب فاضطرّ إلى اليأس "لأنّ الوعود إذا طال أمدها تستحيل سراباً" وحينها يصعب التّحكّم في ردود الفعل التي يفرزها، كما شملت النّظامَ وطريقتَه في الأداء السّياسيّ لأنْ لا أحد يريد تحمّل مسؤوليّة ما يجري بعد أن عجز الرّئيس عن الحكم، والدّستور لا يسمح للوزير الأوّل باتّخاذ المبادرة، و"بورقيبة يحكم لكنّه لا يحكم"[39] (*) ومزالي أضناه هاجس الخلافة فأنساه ما حوله وما كان يتبنّاه من شعارات رفعها في بداية حكمه، هذا إضافة إلى تواصل الرّغبة لدى النّخب الحاكمة في ممارسة الرّقابة المطلقة على المجتمع المدنيّ بما أفقد هذا النّسق القدرة على خلق إجماع جديد لتتواصل الأزمة وتتعمّق.

إذن لن يقتصر هذا النّمط في الأداء على المجال الاقتصاديّ، بل إنّه سيستحيل إلى"منطق عامّ "يحكم علاقة الدّولة بالمجتمع على أساس استزلام هذا الأخير (أعني المجتمع) للدّولة كما رأينا آنفاً إضافة إلى استزلام الدّولة بدورها من طرف قوى خارجيّة وداخليّة، فحتّى محاولات الانفتاح السّياسيّ التي ظهرت في أوساط الدّستوريّين أنفسهم وئدت من الدّاخل إثر دعوتها للمصالحة والحوار السّياسيّ. لكنّها وجدت نفسها في مأزق فاستقالت في نوفمبر 1977. كذلك محاولة الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل أن

يلعب دور فضاء الانفتاح والتّعدّد والتّنوّع والوعي النّقديّ. لكن أحداث 1978 كانت بمثابة الفرصة السّانحة بالنّسبة لنظام أحاديّ يريد التّخلّص من كلّ نفس انفتاحيّ مغاير. كذلك بقيت الجمعيّات في وضع المراوحة بين فرض النّفس والإقصاء (جمعيّة الصّحفيّين التّونسيّين، الرّابطة التّونسيّة للدّفاع عن حقوق الإنسان، جمعيّة الأطبّاء، جمعيّة المحامين الشّبّان، جمعيّة القضاة...). كما راوحت مواقف الحكومة بين المواجهة بالعنف في 1978 ومحاولة الانفتاح في 1981-1983 إثر أحداث قفصة ومحاولة البحث عن مشروعيّة جديدة. كما برزت الرّغبة في الانفتاح إثر أحداث الخبز في 1984، إلى درجة أنّ الحكومة أصبحت تحاور بعض الأحزاب المعارضة، وإن في حدود وتستحضر وجودهم كفاعل. فهل هي بداية تشكّل مجتمع مدنيّ؟ ربّما بدا الأمر كذلك. لكنّه تشكّلٌ ما يزال هشًّا كما أنّ المواطنة ما تزال سلبيّة، نظراً لمدى اتّساع مجال امتداد الدّولة.

الخاتمة

إذا ما رمنا الإجمال نقول إنّنا إزاء تجربة في "التّحوّل" في نمط الأداء الاقتصاديّ والسّياسيّ لم يرْق إلى مستوى التّغيّر في معناه السّوسيولوجيّ العميق. فالدّارس يجد نفسه في نهاية المطاف إزاء نموذج دولويّ متردّد بين ممارسة الرّقابة أو الانفتاح وهو تردّد أدّى في الأخير إلى حالة تبعيّة، لأنّ السّلعة في بعدها الرّمزي هنا نادرة والنّدرة تؤدّي إلى الاحتياج لدعم الآخر ومساعدته الذي لن يكون سوى المجتمع. لكن الاحتياج والمساعدة يحُدّان في آخر الأمر من القدرة التّوزيعيّة للدّولة رغم سعيها الدّائب لعدم التّفريط في رقابتها على دواليب الاقتصاد وقنوات التّمويل في مقابل أنّ الانفتاح يقتضي توفير فرص المبادرة الحرّة على حساب هامش الرّقابة الدّولويّة.

وهو في حقيقة الأمر دور مزدوج سعت الدّولة الوطنيّة في تونس خلال ثلاثة عقود إلى لعبه، مما ساهم في عرقلة المبادرة الخاصّة المعوّل عليها في تحقيق الجدوى، وهو ما يؤكّد من جديد هذا البعد النّيوباتريمونياليّ، باعتبار أنّ ممارسات الدّولة – كما رأينا آنفاً – تستمدّ صفتها تلك من تعارضها مع مختلف أشكال العقلانيّة الاقتصاديّة والإداريّة كلتيهما، على خلفية أنّها قاعدة في التّعامل اختارتها نخب البناء الوطنيّ وألزمت نفسها بالسّير في نهجها والنّسج على منوالها في مختلف المجالات والسّلط. لكن السّيرورة التي مرّت بها عمليّة إرساء هذا الخيار اضطرّت الدّولة – من أجل مواجهة الهزّات

النّاتجة عن التّحوّلات الحاصلة - إلى التّوجّه نحو ما سمّيناه بالتّرميق (Bricolage) بين الأبعاد "الموروثة" والأبعاد"الوافدة" للسّلوكات السّياسيّة والاقتصاديّة على أنّها أهمّ خاصّيّة مميّزة للدّولة النّيوباتريمونياليّة.

قائمة بيبليوغرافيّة

أحمد بن صالح، **تونس التّنمية والمجتمع والسّياسة**، دار الكلمة للنّشر، ط 1، بيروت 1980.

حافظ عبد الرّحيم، الاستزلام - التعزيب آليّةً لتحليل النّسق السّياسيّ التّونسيّ في إطار دولة البناء الوطنيّ من خلال النّمط العلائقيّ بين بورقيبة وأعضاده، ضمن **أعمال المؤتمر العالميّ الثّالث حول: السّلطة وآليّات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربيّة**، إشراف وتقديم الأستاذ عبد الجليل التّميمي، منشورات مؤسّسة التّميمي للبحث العلميّ والمعلومات ومؤسّسة كونراد أديناور، زغوان- تونس، ص ص 103-116.

القضايا الرّاهنة للتّشغيل والمداخيل في تونس، وزارة التّخطيط، 1980.

الهادي نويرة، **خطاب في 17 نوفمبر 1970.**

الهادي نويرة، **خطاب في سبتمبر 1974.**

خطاب الهادي نويرة، **تونس في طريق التّحوّل الاقتصاديّ والاجتماعيّ**، عرض مشروع الميزانيّة العامّة لسنة 1975 أمام مجلس النّوّاب في 1974/12/10.

الهادي نويرة، **خطاب أمام مجلس النّوّاب بتاريخ: 1975/12/16.**

عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدّولة في المغرب العربيّ**، (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربيّ، محور "المجتمع والدّولة")، مركز دراسات الوحدة العربيّة- بيروت، سبتمبر 1987.

أحمد عياض الودرني، العقليّة التّكنوقراطيّة والأنتلّجنسيا في تونس، ضمن **ندوة: الأنتلّجنسيا العربيّة**، الدّار العربيّة للكتاب (د. ت.).

ADDI (L), Forme néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie- in: *A.A.N*, t. XXVI, 1987, éditions C.N.R.S, Paris, 1989, pp. 79-97.

A.A.N, Chroniques politiques de la Tunisie de 1971 à 1980- éditions, C.N.R. S, Paris, 1982.

AYARI (Ch), Endettement, la Tunisie sur la corde raide, in: *Jeune Afrique* (économie), n° 3/91, nov 1986, pp. 112- 121.

BEATRIX (A.L), Chronique Tunisienne, in: *A.A.N*, 1986, éd C.N.R.S, Paris, 1988.

BEN DHIAF (I.), *Chronique politique et constitutionnelle* Tunisienne, R.T.D-1980, p. 845 et suivantes.

BEN ROMDHANE (M.), Fondements et contenu des restructurations face à la crise économique en Tunisie: une analyse critique, in *A.A.N*, t. XXVI, 1987, Paris 1988, pp. 149-176.

BESSIS (S.), Banque Mondiale et F.M.I en Tunisie: une évolution sur trente ans, in: *A.A.N*, t. XXVI, 1987, C.N.R.S, Paris, 1989, pp. 135-148.

BLUNDO (G) et OLIVIER DE SARDAN (J. P.), La corruption Quotidienne en Afrique de l'ouest, *Politique*

La Presse (Tunisie) du 11/01/1987.

Les Images économiques du monde 1987, édition SEDES, Paris, 1987.

MAHJOUB (A.) et BOUGHZALA (M.), Chronique économique: Tunisie .in: *A.A.N*, 1976, C.N.R.S, Paris, 1981.

MAHJOUB (A.) et BOUGHZALA (M.), Chronique économique en Tunisie, in: *A.A.N* 1980, C.N.R.S, Paris, 1982.

MAHJOUB (A.), Etat, secteur public et privatisation en Tunisie, in: *A.A.N*, 1987, éd C.N.R.S, Paris, 1989.

MAKHLOUF (E.), Structures agraires et modernisation de l'agriculture dans les plaines du Kef, *R.T.S.S*, Série Géographie, n° 1, 1968.

MEDARD (J. F.), Le rapport de clientèle du phénomène social à l'analyse politique, in: *Revue Française de science politique*, Vol. 26, n° 1, Fév. 1976.

MEDARD (J. F.), Clientèlisme politique et corruption, in: Revue *Tiers Monde*, n° 161, janvier-mars 2000, t. XLI, P.U.F, Paris, 2000, (Corruption, libéralisation, Démocratisation- S/D Jean Cartier BRESSON).

MOORE (C. H.), *Politics in North Africa*, Little Brown and C°, Boston, 1970.

NOUIRA (H), Discours programme, du 17 Novembre 1970.

SAFRA (M.), Investissement et productivité en Tunisie durant les deux dernières décennies, *Revue Tunisienne d'Economie* (Revue de l'association des économistes Tunisiens), n° 1/ 1984, pp. 29-49.

SCOTT (J. C.), Corruption, machine politics and political change, in: *africaine*, n° 83, octobre 2001, pp. 8-37.

CAMAU (M.), Le discours politique de légitimité des élites Tunisiennes, in: *A.A.N*, t. X, 1971, C.N.R.S, Paris, 1972, p. 25.

CAMAU (M.), «Tarajji ya dawla ou la force et l'espérance: propos sur le désengagement de l'Etat en Tunisie», *Bulletin de CEDEJ*, n° 23, 17 ème année, 1988, pp. 81-108.

CHAABANE (S.), *Analyses des stratégies de gouvernement dans les sociétés en transition*, Thèse de Doctorat, université de Tunis, 1975.

DIMASSI (H), *Enquête, consommation et dépenses des ménages*, 1975, I.N.S, pp. 930-933.

DIMASSI (H), Le désengagement de l'Etat Tunisienne de la reproduction de la force du travail, in: *A.A.N*, 1987, éditions, C.N.R.S, Paris, 1989.

EISENSDAT (S. N.), Post traditional societies, in *DEADALUS*, Vol, 102, n° 1, Hiver 1973, p. 5.

GAZZO (Yves), Le monde Arabe face à l'endettement: le cas des pays du Maghreb, in: Revue *Maghreb/Machrek*, n° 114, Oct / Nov / Dec, 1986, pp. 30-43.

GUEN (M.), La Tunisie indépendante face à son économie, P.U.F, Paris, 1961.

HERMASSI (E.), Elite et société en Tunisie, *R.T.S.S*, n° 16, Mars 1969.

HERMASSI (E.), La société Tunisienne au miroir islamiste, in: *Maghreb/Machrek*, n° 103, 1984.

La Presse (Tunisie) du 15/01/1977.

الهوامش

1 OLIVIER DE SARDAN (J.-P.), Le Je méthodologique, *Revue Française de Sociologie*, 41-3, 2000, p. 741.

2 ZARTMAN (I. W.), *Government and Politics in Northern Africa*, Green Wood Press Publishers Westport Connecticut, U.S.A, 1977, p. 8.

3 انظر على سبيل المثال فقط:

FILALI (M.), Difficultés et insuffisances de l'économie tunisienne- Essais de solutions, *Cahiers de l'Institut de science économique appliquée*, Suppl. au n°109, janvier 1961, Série F, n°16, Paris (2ème), surtout les pages: 60, 61 et 62.

4 ZGHAL (A.), Décolonisation et nouvelle dynamique de la construction nationale en Tunisie, *R.T.S.S*, n°: 10, 4 ème année, Août 1967, p. 82.

(*) تمّ تعيين السادة مصطفى الفيلالي على وزارة الفلاحة والأمين الشّابّي على وزارة التّربية والتّعليم ومحمود الخياري على وزارة البريد والبرق والهاتف وعزّ الدّين العبّاسي على وزارة الأشغال العموميّة.

5 CAMAU (M.), Le discours politique de légitimité des élites Tunisiennes - in:*A.A.N*, t. X, 1971, C.N.R.S, Paris, 1972, p. 25.

(*) العبارة وردت على ألسنة المؤتمرين في بنزرت في 19 – 29 أكتوبر 1964.

6 انظر في هذا المضمار:

- MAKHLOUF (E.), Structures agraires et modernisation de l'agriculture dans les plaines du Kef, *R.T.S.S*, Série Géographie, n° 1, 1968 .
- SETHOM (H.), Modifications des structures agraires et Industrialisation, *R.T.S.S*, n°6/ Juin, 1966 pp. 43 - 68 .

American political science review, n° 63, 1969.

SETHOM (H), Modifications des structures agraires et Industrialisation, *R.T.S.S*, n° 6, Juin, 1966, pp. 43-68.

SRAEIB (N.), Chroniques sociales et culturelles, in: *A.A.N*, 1976, C.N.R.S, Paris, 1977.

STAMBOULI (F.), Système social et urbanisation: Aspects de la Dynamique globale de l'urbanisation de la ville de Tunis, in: *R.T.S.S*, n° 27, décembre 1971, pp. 31-67.

STAMBOULI (F.) et ZGHAL (A.), La vie urbaine dans le Maghreb pré-colonial, in *R.T.S.S*, n° 36-39, 1974, pp. 221-242.

ZARTMAN (I. W.), *Government and Politics in Northern Africa*, Green Wood Press Publishers Westport Connecticut, U.S.A, 1977.

ZGHAL (A.), Construction Nationale et nouvelles classes sociales en Tunisie, in: *Revue de l'Institut de sociologie*, n° 3-4 / 1967, pp. 307-319.

ZGHAL (A.), Décolonisation et nouvelle dynamique de la construction nationale en Tunisie, *R.T.S.S*, n° 10, 4 ème année, Août 1967.

ZGHAL (A.), Changement du système politique et reformes des structures agraires en Tunisie, *R.T.S.S*, n° 12, 1968 pp. 9-32.

ZGHAL (A.), L'élite administrative et la paysannerie, *R.T.S.S*, n° 16, Mars 1969

ZGHAL (A.), The reactivation of tradition in a post traditional society, in: *Post traditional societies*, DEADALUS, Vol. 102, n° 1, Hiver 1973.

7 GUEN (M.), *La Tunisie indépendante face à son économie*, P.U.F, Paris, 1961.

8 انظر: *La Presse* du 15 janvier 1977.

9 BEN ROMDHANE (M.), Fondements et contenu des restructurations face à la crise économique en Tunisie: une analyse critique, in *A.A.N*, t. XXVI, 1987, Paris 1988, pp:149-176.

10 NOUIRA (H.), *Discours programme, du 17 Novembre 1970.*

11 HERMASSI (E.), La société Tunisienne au miroir islamiste, in: *Maghreb/Machrek*, n° 103, 1984, p. 28.

12 DIMASSI (H.), *Enquête: consommation et dépenses des ménages*, 1975, I.N.S, pp. 930-933

13 SRAEIB (N.), Chroniques sociales et culturelles, in: *A.A.N*, 1976, C.N.R.S, Paris, 1977, p. 555.

14 Mahjoub (A.) et BOUGHZALA (M.), Chronique économique: Tunisie, in: *A.A.N*, 1976, C.N.R.S, Paris, 1981, p. 653.

15 انظرْ على سبيل المثال في هذا المضمار:

- MAHJOUB (A.) et BOUGHZALA (M.), Chronique économique: Tunisie, in: *A.A.N* 1980, C.N.R.S, Paris, 1982, p. 665.
- **القضايا الرّاهنة للتّشغيل والمداخيل في تونس**، وزارة التّخطيط 1980.
- BEATRIX (A. L), Chronique Tunisienne, in: *A.A.N*, 1986, éd C.N.R.S, Paris, 1988.
- BEN ROMDHANE (M.), Fondements et contenu des restructurations face à la crise économique en Tunisie: Une analyse critique, in: *A.A.N*, 1986, éd C.N.R.S, Paris, 1988 .
- MAHJOUB (A.), Etat, secteur public et privatisation en Tunisie, in: *A.A.N*, 1987, éd C.N.R.S, Paris, 1989.

16 MAHJOUB (A.) et BOUGHZALA (M.), Chronique économique .... *op. cit.* ...

17 DIMASSI (H.), *Le désengagement .... op. cit.* p. 334.

18 الهادي نويرة، **خطاب أمام مجلس النّوّاب** بتاريخ: 1975/12/16.

19 حول أساليب اختيار بورقيبة لأعضاده انظر: حافظ عبد الرّحيم، الاستزلام- التعزيب آليّةٌ لتحليل النّسق السّياسيّ التّونسيّ في إطار دولة البناء الوطنيّ من خلال النّمط العلائقيّ بين بورقيبة وأعضاده، ضمن **أعمال المؤتمر العالميّ الثّالث حول: السّلطة وآليّات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربيّة**، إشراف وتقديم الأستاذ عبد الجليل التّميمي، منشورات مؤسّسة التّميمي للبحث العلميّ والمعلومات ومؤسّسة كونراد أديناور، زغوان- تونس، ص ص 103-116.

20 انظر في هذا المضمار خاصّة الفصول: 50 (مادّة 1 ومادّة 2) و51 و60 المتعلّقة بدور رئيس الجمهوريّة وعلاقته بحكومته وبباقي هياكل الدّولة.

21 نظريًّا الانفتاح: يعني انفتاح المجتمع السّياسيّ على المجتمع المدنيّ عن طريق بعث ديناميكيّة داخل الهياكل وإدماج ممثّلي الشرائح الاجتماعيّة الجديدة- انظر:
BEN DHIAF (I.), *Chronique politique et constitutionnelle Tunisienne*, R.T.D-1980, p. 845 et suivantes.

22 MOORE (C. H.), *Politics in North Africa*, Little Brown and C°, Boston, 1970.

- CHAABANE (S.), *Analyses des stratégies de gouvernement dans les sociétés en transition*, Thèse de Doctorat -université de Tunis, 1975.
- *A.A.N*, Chroniques politiques de la Tunisie de 1971 à 1980, éditions C.N.R.S, Paris, 1982.

23 كان المثقّف اللّيبراليّ أحمد المستيري قد قدّم استقالته سنة 1968 احتجاجاً على تكثيف سياسة التّعاضد. في حين أن مردّ احتجاج حسيب بن عمّار هو النّسق السّريع في إرساء التّعاضديّات حسب ما صرّح لنا.

(*) يحضرنا هنا ذلك التّعليق الذي أبداه الرّئيس بورقيبة حول ما ورد بافتتاحيّة جريدة *Le Monde* الفرنسيّة من حديث حول "مجموعة اللّيبراليّين" حيث تساءل الزّعيم قائلاً «كيف لجريدة *Le Monde* أن ترتكب مثل هذا الخطإ، مجموعة اللّيبراليّين ! أيّ ليبراليّين؟... إذا كان هناك ليبراليّ في تونس فإنّه دون شكّ نويرة... بعدي أنا بالطّبع» عن مجلّة *Réalités* (التّونسيّة) العدد 384، أسبوع ما بين 1/29 و1993/2/1، ص 5.

24 **خطاب الهادي نويرة، تونس في طريق التّحول الاقتصاديّ والاجتماعيّ**- عرض مشروع الميزانيّة العامّة لسنة 1975 أمام مجلس النّوّاب في 1974/12/10، ص: 6.
انظر أيضاً: أحمد عياض الودرني، العقليّة التّكنوقراطيّة والأنتلّجنسيا في تونس- ضمن ندوة: **الأنتلّجنسيا العربيّة**، الدّار العربيّة للكتاب (د. ت.)، ص ص: 331- 333 خاصّة.

25 انظر خطابيْ السيد الهادي نويرة في 17 نوفمبر 1970 ثم في سبتمبر 1974.

26 STAMBOULI (F.), Système social et urbanisation: Aspects de la dynamique globale de l'urbanisation de la ville de Tunis, in: *R.T.S.S*, n° 27 décembre 1971, pp. 31-67.
- STAMBOULI (F.) et ZGHAL (A.), La vie urbaine dans le Maghreb pré-colonial, in *R.T.S.S*, n° 36 - 39, 1974, pp. 221 - 242.
- ZGHAL (A.), Construction nationale et nouvelles classes sociales en Tunisie, in: *Revue de l'Institut de sociologie*, n° 3-4 / 1967, p. p. 307 - 319.

27 انظر على سبيل المثال دراسة S. BESSIS حول تطوّر العلاقة بين تونس ومنظّمتي صندوق النّقد الدّوليّ والبنك العالميّ عبر مختلف المراحل التّنمويّة التي مرّت بها البلاد:
BESSIS (S.), Banque Mondiale et F.M.I en Tunisie: une évolution sur trente ans, in: *A.A.N*, t. XXVI, 1987, C.N.R.S, Paris, 1989, PP. 135 - 148.

28 انظر في هذا المضمار التّحليل الهامّ الذي قدّمه CAMAU حول الدّولة التّرجّي الضّامنة للرّفاه في دراسته الطريفة:
CAMAU (M.), «Tarajji ya dawla ou la force et l'espérance: propos sur le désengagement de l'Etat en Tunisie», *Bulletin de CEDEJ*, n° 23 / 17 ème année, 1988, pp. 81-108 .

29 انظر دراسة:
SAFRA (M.), Investissement et productivité en Tunisie durant les deux dernières décennies, *Revue Tunisienne d'Economie* (Revue de l'association des économistes Tunisiens), n° 1/ 1984, pp. 9-49.

30 AYARI (CH.), Endettement: la Tunisie sur la corde raide - in: *Jeune Afrique* (économie), n°: 3/91, nov 1986, pp. 112- 121.
GAZZO (YVES), Le monde Arabe face à l'endettement: le cas des pays du Maghreb, in: Revue *Maghreb / Machrek*, n° 114, oct / nov / Dec, 1986, pp. 30 - 43.

31 *Les Images économiques du monde 1987*, édition SEDES, Paris, 1987.

32 حول هذه الظّاهرة وانعكاساتها السّياسيّة يمكن العودة على سبيل المثال إلى:
- MEDARD (J. F.), Le rapport de clientèle du phénomène social à

l'analyse politique, in: *Revue Française de science politique*, vol 26, n°1, Fév. 1976.
- MEDARD (J. F.), Clientèlisme politique et corruption, in: *Revue Tiers Monde*, n°161, Janvier-Mars 2000, t. XLI, P.U.F, Paris, 2000, (Corruption, libéralisation, Démocratisation, S/D Jean Cartier BRESSON).
- BLUNDO (G.) et OLIVIER DE SARDAN (J. P.), La corruption Quotidienne en Afrique de l'ouest, *Politique africaine*, n° 83, octobre2001, pp: 8-37.
- SCOTT (J. C.), Corruption, machine politics and political change, in: *American political science review*, n°:63,1969.

33 BEATRIX (A. L.), Chronique Tunisienne, in: *A.A.N*, 1986, *op. cit.* p. 797.

34 BURGAT (F.), *L'Islamisme au Maghreb*, éditions Karthala, Paris 1988, p 135.

35 ذكرها الباحثان: DIMASSI (H.) et ZAIEM (H.), *L'industrie: Mythe et stratégies* ووردت بدراسة CAMAU الحاملة للعنوان: *Tarajji ya dawla.* .... م. س. ...، ص 95.

36 EISENSDAT (S. N.), Post traditional societies, in: *DEADALUS*, Vol:102, n°1, Hiver 1973, p. 5.
- ZGHAL (A.), The reactivation of tradition in a post traditional society, in: *Post traditional societies, DEADALUS*, Vol: 102, n° 1, Hiver 1973.
- ADDI (L), Forme néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie, in: *A.A.N*, t. XXVI, 1987, Editions C.N.R.S, Paris 1989, pp. 79-97.

37 انظر في هذا المضمار الرّأي الذي عبّر عنه المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ حول برنامج الإصلاح الهيكليّ في *La Presse de Tunisie* بتاريخ: 1987/01/11.

38 انظر: جريدة **المستقبل**، 28 جوان 1982.

39 انظر: CHAABANE (S.), *Le système constitutionnel Tunisien... op. cit...* p. 313.

- عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدّولة في المغرب العربيّ**، (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربيّ: محور "المجتمع والدّولة")، مركز دراسات الوحدة العربيّة- بيروت، سبتمبر 1987، ص 117.

(*) يكفي أن نكشف هنا أنّ أوّل نوبة قلبيّة (Infarctus) انتابت الرّئيس بورقيبة كانت سنة 1967 وهي ناتجة عن احتشاء عضل القلب، وقد عاودته هذه النّوبة سنتي 1979 و1984، كما أنّه أصيب خلال السّنة نفسها 1984 بالتهاب حمويّ في الكبد (hépatite virale). هذا إضافة إلى إصابته منذ سنوات بذهان هوسيّ اكتئابيّ (syndrome maniaco-dépressif)، عن كتاب: *HOPWOOD (DEREK), Habib Bourguiba of Tunisia, the tragedy of longevity*, Oxford, Mac Milan in association with St Anthony's college, 1992, bibliog. Index .

(لا بدّ من أن نشكر هنا الدّكتور عزّ الدّين عبد الرّحيم الأستاذ في الطّبّ الباطنيّ بمستشفى شارل نيكول تونس على المساعدة التي لقيناها من لدنه في ترجمة المصطلحات الطّبّيّة بالاستناد إلى: **المعجم الطبّي الموحّد: إنكليزيّ، عربيّ، فرنسيّ**، اتّحاد الأطبّاء العرب، المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم- ط 2 . 1983).